الآثار في بلدان المنشأ والمقصد

4

لاتقتصر آثار الحركة على الذين يتحركون فحسب، بل تتعدد وتمتد إلى أشخاص آخرين؛ مما يشكل تأثيراتها الإجمالية على نحو حاسم . ويبحث هذا الفصل في الآثار في بلد المنشأ وفي البلد المضيف، مؤكدا في الوقت ذاته على ترابطهما؛ فالأسر التي لديها أفراد تحركوا إلى أماكن أخرى داخل البلاد، أو خارجها، غالبًا ما تجني مكاسب مباشرة. ومع ذلك، قد تتحصل على فوائد أوسع نطاقا، دون إغفال بواعث القلق الناجمة عن خسارة المجتمع برحيل أحد أفراده. وفيما يتعلق بالآثار على أماكن المقصد، كثيرا ما يعتقد الناس أنها آثار سلبية - لأنهم يخشون أن يشغل الوافدون الجدد الوظائف، ويضيفون أعباءً على الخدمات العامة، ويتسببون في خلق التوترات الاجتماعية، بل في زيادة معدلات الجريمة. وتُشير الأدلة إلى أن بواعث القلق الشعبية هذه مُبالغ فيها، وغالبًا لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، تؤخذ التصورات في الاعتبار- وهى تُبرر إجراء بحث دقيق للمساعدة في صياغة مناقشة السياسات.

الآثار في بلدان المنشأ والمقصد

من بين الأشخاص الذين لايتحركون ولكن يمكن أن يتأثروا بالحركة، أسر المتحركين والمجتمعات في أماكن المنشأ والمقصد. والآثار المتعددة لهذه الحركة في هذه الأماكن المختلفة لها أهمية كبيرة في تشكيل آثارالتنمية البشرية الشاملة للحركة؛ ويتناول هذا الفصل كل أثر على حده.

في أماكن المنشأ، يمكن ملاحظة الآثار على معدلات الدخل والاستهلاك، والتعليم والصحة، والعمليات الثقافية والاجتماعية الأشمل. ومعظم هذه الآثار إيجابية، ولكن بواعث القلق من خسارة المجتمعات عندما يتحرك الأشخاص بحاجة إلى البحث. ويُشير استعراضنا للدلائل إلى أن الآثار مُعقدة، ومُحددة حسب السياق، وخاضعة للتغيير مع مرور الوقت. وتعتمد طبيعة الآثار ومداها على من يتحرك من الأشخاص، وكيف يرحلون إلى الخارج، ونزعتهم لأن يظلوا على اتصال بوطنهم، والتي قد تنعكس في تدفق الأموال، والمعرفة والأفكار، وفي نيتهم المعلنة بشأن العودة في وقت ما في المستقبل. ولأن المهاجرين غالبًا ما يأتون بأعداد كبيرة من أماكن مُحددة - على سبيل المثال، ولاية كيرالا في الهند ومقاطعة فوجيان في الصين - قد تكون الآثار على المجتمعات المحلية أكثر وضوحًا من الآثار الوطنية. ومع ذلك، فقد يكون لتدفق الأفكار أيضًا آثار بعيدة المدى على المعايير الاجتماعية والهياكل الطبقية، والتي تتمدد لتصل إلى المجتمع الأوسع نطاقًا على المدى الأبعد. ويُنظر إلى بعض هذه الآثار عادةً باعتبارها آثارًا سلبية، ولكن المنظور الأشمل يشير إلى أنه من الملائم وضع رؤية أكثر تحديدًا. على وضوء ذلك، فإننا نفحص أيضًا إلى أي مدى تعكس خطط التنمية الوطنية، مثل إستراتيجيات الحد من الفقر (PRSs)، الجهود التي تبذلها البلدان الآخذة في النمو لتعزيز المكاسب التي تتحقق من قابلية التحرُك وتشكلها.

وتوجّه اهتمام الكثير من المؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام إلى آثار المهاجرين على أماكن المقصد. والاعتقاد الأوسع انتشارًا هو أن هذه الآثار سلبية- إذ يُنظر إلى الوافدين الجدد باعتبارهم «يأخذون وظائفنا» إذا كانوا يعملون، ويعيشون على حساب ممولي الضرائب بالمطالبة بفوائد الرفاهة إذا لم يكونوا يعملون، ويُضيفون عبئًا غير مرغوب فيه على الخدمات العامة في مجالات، مثل: الصحة والتعليم، ويتسببون في خلق توترات اجتماعية مع السكان المحليين، أو غيرهم من الجماعات الأخرى من المهاجرين الوافدين، بل يتسببون في تفاقم السلوك الإجرامي. وبالبحث في المؤلفات التجريبية الواسعة حول هذه القضايا، تبين أن هذه المخاوف مُبالغ فيها، وغالبًا لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، فإن هذه التصورات مُهمة لأنها تؤثر في المناخ السياسي الذي تتخذ فيه قرارات السياسات المعنية بدخول المهاجرين ومعاملتهم- وقد تُزكي المخاوف من حدة العداء تجاه المهاجرين على نطاق أوسع، وتسمح للمتطرفين السياسيين بالوصول إلى السلطة. وبالفعل، تُشير الأدلة التاريخية والمعاصرة إلى أن فترات الركود الاقتصادي هي تلك التي ظهر فيها هذا العداء على السطح. وينتهي هذا الفصل بتناول قضية «الرأي العام» الشائكة، والتي تفرض قيودًا على خيارات السياسات العامة التي نبحثها في الفصل الأخير.

4.1 الآثار في أماكن المنشأ

عادةً ما تتحرك حصة صغيرة فقط من مجموع سكان بلد المنشأ. أما الاستثناءات- البلدان ذات الحصص الكبيرة في الخارج - غالبًا ما تكون دولا صغيرة، ومنها دول منطقة بحر الكاريبي، مثل: أنتيغوا وبربودا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس. في هذه الحالات، قد تتجاوز الحصة نسبة 40%. وكلما ارتفعت الحصة، زاد احتمال أن يكون أثرها على الناس المُقيمين أكثر انتشارًا وعمقًا. وفي حين تُركز المناقشة أدناه على البلدان الآخذة في النمو، فمن المهم أن نضع في الاعتبار، وكما هو مبين في الفصل الثاني، أن معدلات الهجرة النازحة للبلدان ذات دليل تنمية بشرية منخفض هي الأقل عبر بكافة مجموعات البلدان.

وبشكل عام، تعد الآثار الأكبر حجمًا في أماكن المنشأ هي التي تشعر بها الأسر المعيشية التي يغيب عنها أحد الأفراد المهاجرين. ومع ذلك، قد يتأثر المجتمع والمنطقة بل الدولة بأسرها. وسننظر الآن في كل هذه الآثار واحدًا تلو الآخر.

4.1.1 الآثار على مستوى الأسرة المعيشية

في كثير من البلدان الآخذة في النمو، الحركة هي إستراتيجية تنتهجها الأسرة المعيشية ليس بهدف تحسين فرص النجاح للمُتحرك فحسب، ولكن لتلك العائلة الكبيرة أيضًا.

على الرغم من هذه المكافآت المالية، عادةً ما يكون قرار الانفصال قرارًا مؤلمًا يتكبد المتحرك ومن يتركهم، على حد سواء، تكاليفه العاطفية الباهظة

في مقابل تأييد الحركة، قد تتوقع الأسرة الحصول على تحويلات مالية عند استقرار المُهاجر- هذه التحويلات عادةً ما تتجاوز كثيرا النفقات الأولية، أو ما قد يأمل المتحرك أن يجنيه في مكان المنشأ، وهي بدورها قد تُستخدم في تمويل استثمارات كبرى، وكذلك في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة.

وعلى الرغم من هذه المكافآت المالية، عادةً ما يكون قرار الانفصال قرارًا مؤلمًا يتكبد المتحرك ومن يتركهم، على حد سواء، تكاليفه العاطفية الباهظة، كما يُعبر عنه في كلمات الشاعرة الفلبينية نادين ساريل:

أحباؤك عبر ذلك المحيط
سيجلسون لتناول الإفطار جاهدين ألا يحدقوا
حيث كنت تجلس على الطاولة
الوجبات مُقسمة الآن على خمسة
بدلاً من ستة، فلا طعام لمكان خلا من أصحابه[1]

وحقيقة أن الكثير من الآباء، والأزواج، والشركاء، على استعداد لدفع هذا الثمن، يُعطي فكرة عن تصورهم لحجم المكافآت التي قد تعود عليهم.

والتحويلات المالية لها أهمية حيوية في تحسين سبل العيش للملايين من الأشخاص في البلدان الآخذة في النمو. وقد أكدت العديد من الدراسات التجريبية على المساهمة الإيجابية للتحويلات الدولية من أجل رفاهة الأسرة المعيشية، والتغذية، والطعام، والصحة، والأوضاع المعيشية في أماكن المنشأ.[2] وهذه المساهمة أُدركت الآن ومُعترف بها تمامًا في ما كُتب حول الهجرة، وتتجلى في تزايد دقة البيانات عن التحويلات المالية الدولية التي نشرها البنك الدولي وجهات أخرى، كما هي مُوضحة في الخريطة 4.1. حتى أولئك الذين دفعهم الصراع إلى الحركة، قد يصبحون مُرسلين لتحويلات مالية صافية، كما هو موضح في مواضع مختلفة عبر التاريخ: في البوسنة والهرسك، وغينيا بيساو، ونيكاراغوا، وطاجيكستان، وأوغندا، حيث ساعدت التحويلات المالية مجتمعات بأكملها على البقاء على قيد الحياة بعد تضررها من الحروب.[3]

في بعض قنوات الهجرة الدولية، انخفضت تكاليف تحويل الأموال، غالبًا، مع مرور الوقت، إلى جانب منح مزايا واضحة لأولئك المُرسِلين للتحويلات والمستفيدين منها.[4] كما شهدت الابتكارات الحديثة انخفاضا في التكاليف على الصعيد الوطني، كما هو الحال في كينيا والمُشار إليها في المربع 4.1. ومع انخفاض تكاليف تحويل الأموال، أصبح لدى الأسر - التي اعتمدت من قبل على الأقارب والأصدقاء المقربين، أو التي لجأت إلى سُبلٍ غير رسمية، مثل سائق الحافلة المحلية لتحويل الأموال - خيارات لإرسال الأموال عن طريق المصارف، وشركات تحويل الأموال، وحتى من خلال الهواتف الخلوية.

هناك وظيفة هامة من وظائف التحويلات المالية؛ هي تنويع مصادر الدخل، والتخفيف من حدة الانتكاسات التي قد تتعرض لها العائلات، مثل: المرض، أو الصدمات الأكبر الناجمة عن الركود الاقتصادي، أو النزاعات السياسية، أو التقلبات المناخية.[5] وخلصت الدراسات في بلدان متنوعة، مثل: بوتسوانا والسلفادور وجامايكا والفلبين، إلى أن المهاجرين يستجيبون للصدمات المناخية بزيادة تحويلاتهم المالية، على الرغم من أنه من الصعب تحديد ما إذا كان هذا بمثابة تأمين فعّال. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك: الإعصار جيني الذي ضرب هايتي في عام 2004، وكارثة تسونامي في عام 2004 في إندونيسيا وسري لانكا، والزلزال الذي وقع في عام 2005 في باكستان.[6] وفي عينة أخذت من البلدان الفقيرة، وُجد أن زيادة التحويلات المالية تُعوض نحو20% من الأضرار التي ألحقها الإعصار،[7] في حين أنها في الفلبين تُعادل ما يقرب من 60% من الانخفاض في الإيرادات نتيجة لصدمات هطول الأمطار.[8]وفي السلفادور، تسبب الانهيار المحاصيل الناجم عن صدمات الطقس في تراجع احتمالية إرسال الأسر للمهاجرين إلى الولايات المتحدة بنسبة 24%.[9]

يمكن أن يقدم المهاجرون هذا النوع من الحماية إذا كانت دخولهم كبيرة بما يكفي، ولا تتعارض مع احتياجات أسرهم. ويتوقف هذا على طبيعة نطاق الصدمة ومداه، وكذلك على مكان المُهاجر. على سبيل المثال، قد لا توفر التحويلات المالية التأمين ضد الكثير من آثار الركود الاقتصادي العالمي الحالي. فالعمال المهاجرون- في كل مكان تقريبًا- يُعانون من تخفيض النفقات، في حين أن أسرهم في أشد الحاجة إلى الدعم (مربع 4.2) . ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان الآخذة في النمو من 308 مليار دولار أمريكي في عام 2008 إلى 293 مليار دولار أمريكي في عام 2009.[10]

ورغم كبر الحجم الإجمالي للتحويلات، فإن أثره المباشر في الحد من الفقر يتوقف على الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للذين تحركوا. وداخل منطقة أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، خلصت دراسة حديثة أُجريت في كل من المكسيك وباراغواي، إلى أن الأسر التي تستفيد من التحويلات المالية تأتي في المقام الأول في أدنى مستويات توزيع الدخول والتعليم، في حين أن النمط المقابل لذلك هو ما اكتُشف في بيرو ونيكاراغوا.[11] غير أنه في الأعم، تُبين القيود التي تفرضها محدودية الفرص المتاحة لذوي المهارات المتدنية للانتقال عبر الحدود، أن التحويلات المالية غالبًا لاتتدفق مباشرة إلى الأسر الأفقر،[12] ولا إلى البلدان الأفقر.[13] ولنأخذ الصين، على سبيل المثال: لأن المهاجرين عمومًا لا ينحدرون من الأسر المعيشية الأفقر، فإن أثر الفقر الإجمالي للهجرة الداخلية محدود (يقدر بنحو1%)، وإن كانت هذه النسبة لا تزال تعادل ما يقرب من اثني عشر مليون شخص أقل.[14]

الخريطة (4.1) تدفق التحويلات المالية في المقام الأول من الأقاليم المتقدمة إلى الأقاليم الآخذة في النمو
تدفقات التحويلات المالية الدولية، 2007-2006

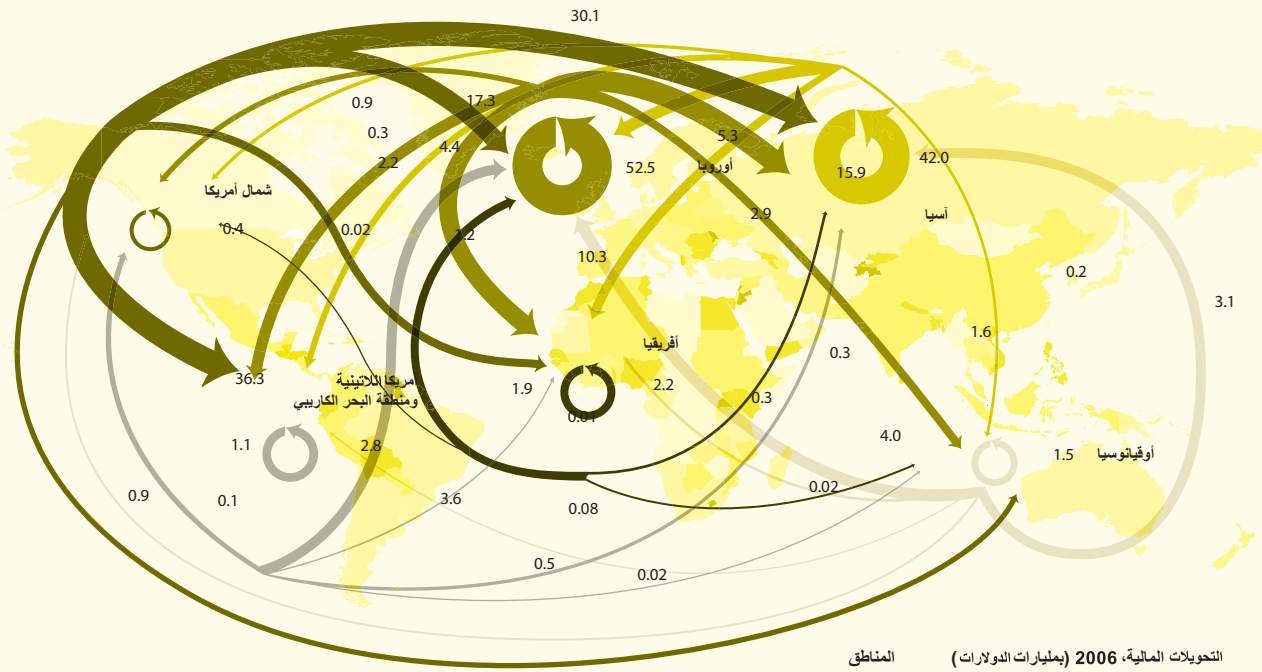

المصدر: بيانات فريق تقرير التنمية البشرية بناء على رانا وشو (Ratha and Show 2006)، والبنك الدولي (2009b)

وفي الوقت نفسه، ينحدر بعض المهاجرين من أسر معيشية فقيرة، وتتدفق أحيانًا التحويلات المالية الكبيرة لغير أفراد الأسرة؛ مما يسمح بتوسيع نطاق الفوائد- كما اكتُشف في فيجي وجامايكا، على سبيل المثال.[15]

أما آثار الهجرة الداخلية على الحد من الفقر، التي أثبتتها الدراسات التي أجريت على مجموعة متنوعة من الحالات الوطنية، قد تكون أكثر أهمية. في ولاية أندرا براديش ومادهيا براديش في الهند، انخفضت معدلات الفقر في الأسر المعيشية التي بها مهاجر بمقدار النصف تقريبًا بين الأعوام 2002/2001 و2007/2006.[16] كما عُثر على نتائج مماثلة في بنغلاديش.[17] كذلك رُصدت مكاسب كبيرة من بيانات ثنائية البُعد، نتيجة تتبُّع أحوال الأفراد على مدار فترة زمنية، في بمنطقة كاغيرا في من تنزانيا في الفترة بين عامي 1991 و 2004.[18] وقد فحصت الأبحاث التي أجريت خصيصًا لهذا التقرير باستخدام البيانات ثنائية البعد ومراقبة التحيز الانتقائي، حالتي إندونيسيا في الفترة بين عامي 1994 و 2000 والمكسيك في الفترة بين عامي 2003 و 2005. ففي إندونيسيا، حيث ما يقرب من نصف الأسر المعيشية لديها مهاجر داخلي، كانت معدلات الفقر لغير المهاجرين مستقرة في الفترة (التي شملت الأزمة المالية في شرق آسيا)، ثم انخفضت انخفاضا طفيفًا من 40% إلى 39% ، ولكنها تراجعت تراجعًا حادًا بالنسبة للمهاجرين من 34% إلى 19%. وفي المكسيك، حيث حوالي 9% من الأسر المعيشية لديها مهاجر داخلي، ارتفعت معدلات الفقر ارتفاعا حادًا من 25% إلى 31% لغير المهاجرين للفترة (التي شملت الركود في العام 2002/2001)، ولكن بنسبة طفيفة من 29% إلى 30%، للمهاجرين. في كلا البلدين، في البداية شكلت الأسر المعيشية التي لديها مهاجر أقل من نصف الخُمسين العلويين من شريحة الثروة، ولكن مع مرور الوقت، ارتفعت هذه الحصة إلى ما يقرب من الثلثين.[19]

المربع 4.1 كيف تستطيع الهواتف الخلوية الحد من تكاليف التحويلات النقدية: دراسة حالة من كينيا

تظل تكاليف تلقّي الأموال باهظة للغاية للكثير من الأشخاص بالمناطق الريفية النائية في البلدان الآخذة في النمو. فعادة ما يقطع المتلقون مسافات طويلة وصولا لعاصمة إقليمية أو وطنية، حتى يستلموا النقود، أو قد تُسلم النقود باليد من خلال وسيط قد يحصل على هامش كبير من المبلغ المُرسل.

وقد أدى الانتشار السريع لتكنولوجيا الهاتف الخلوي، على مدار العقد الفائت، إلى تصميم أنظمة مُبتكرة لتحويل النقود في العديد من البلدان؛ في كينيا مثلا؛ شكلت شركة سفاريكوم Safaricom، وهي شركة رائدة في مجال الهاتف الخلوي، فريقًا مع بعض الجهات المانحة للبدء في نظام تجريبي أدى تباعًا إلى إطلاق نظام M-PESA في عام 2007 (و معناه "المعاملات النقدية عبر الهاتف الخلوي"). من خلال هذا النظام، يستطيع أي شخص لديه هاتف خلوي إيداع النقود في حساب، وإرسالها إلى مستخدم آخر للهاتف الخلوي، وذلك من خلال وكلاء M-PESA الموزعين في أرجاء شتى من البلد.

وتوصل استقصاء حديث للمستخدمين بكينيا أنه في خلال عامين فقط، انتشر نظام M-PESA انتشارًا سريعًا، فيستخدمه الآن قرابة ستة ملايين شخص، أو ما يساوي 17% من إجمالي السكان، حيث تصل نسبة مستخدمي الهاتف الخلوي 26% ، وهي النسبة التي تدعمها شبكة تضم ما يزيد على 7.500 وكيل. من الممكن أن تجري التحويلات، فقط بالضغط على بعض الأزرار، وبتكلفة أقل من دولار واحد، وذلك مثلا من مدينة ميناء مومباسا إلى مدينة كيسومو الواقعة على شاطئ بحيرة فكتوريا، أو من نيروبي في الجنوب إلى مارسابيت في الشمال، وهي مسافات تقطعها الحافلة في مدة يومين. وبحلول منتصف عام 2008، بلغ حجم الأموال المُرسلة حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك في أغلبه في شكل عدد كبير من المعاملات المالية الصغيرة نسبيًا.

المصدر: جاك وسوري (Jack and Suri 2009)

ويعد النوع الاجتماعي أحد أبعاد الحركة ذات التأثير على تدفقات التحويلات المالية؛ فالدلائل تشير إلى أن المرأة غالبًا ما تُرسِل النسبة الأكبر من دخلها إلى المنزل، بانتظام أكبر، على الرغم من أن انخفاض أجر المرأة غالبًا ما يعني أن المبالغ المطلقة أصغر.[20]

وهناك أيضًا البعد الزمني لهذه التدفقات؛ فمع مرور الوقت، قد تؤدي الآثار المتراكمة الناجمة عن التحويلات المالية إلى اتساع نطاق آثار الفقر وعدم المساواة اتساعًا كبيرًا.[21] وقد يستفيد الفقراء عندما تُنفق التحويلات في السبل التي تُولد العمالة المحلية، مثل بناء المنازل، أو عند تأسيس الأعمال التجارية أو التوسع فيها.[22] وخلُصت بعض الدراسات إلى أن المستفيدين من التحويلات يُظهرون روح مبادرة أكبر لإقامة الأعمال وارتفاع الميل الهامشي للاستثمار أكثر مما عليه الحال في الأسر المعيشية بلا مهاجر.[23] وقد تستغرق الآثار الإيجابية للاستثمار عقودًا لتتحقق على أرض الواقع، غير أنها مُعقدة وبعيدة كل البعد عن أن تكون ذاتية الحركة؛ فالفارق الزمني قد يؤدي إلى التأخر في إرسال التحويلات المالية حالما يتأقلم المهاجرون في أوطانهم الجديدة، أو قد تمنع الأوضاع السياسية والاقتصادية في أماكن المنشأ- مثل سوء المناخ العام للاستثمار- عمليات التحويل أو تثني عنها.[24] وأخيرًا، قد تخلق التحويلات المالية أيضًا مخزونًا لرأس المال لتمويل المزيد من عمليات الهجرة، وبعد سنوات من رحيل أول فرد في العائلة.

ويقلل بعض المُعلقين من أهمية التحويلات المالية؛ لأنها تُنفق جزئيًا على الاستهلاك، وهذا التقييم خاطئ لسببين عامين: الأول: أنه قد يكون للاستهلاك قيمة متأصلة، وكثيرًا ما تكون آثاره طويلة الأجل وشبيهة بآثار الاستثمار، وخاصة في المجتمعات الفقيرة حيث تُعزز التحسينات في مجال التغذية، وغيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية، من رأس المال البشري تعزيزًا فاعلاً، وبالتالي تعزز من مستوى الدخول في المستقبل.[25] وبالمثل، فإن الإنفاق على التعليم، في كثير من الأحيان، هو الأولوية بالنسبة للأسر التي تتلقى التحويلات المالية، لأنه يزيد من القدرة على الكسب في الجيل المُقبل. والثاني: أن معظم أنواع الإنفاق، وخاصة على السلع والخدمات التي تتطلب كثافة اليد العاملة، مثل الإسكان وغيرها من أعمال الإنشاء، سيعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي، وربما يكون له آثار مضاعفة،[26] وكلها إيجابية.

ويبدو أن أسر المهاجرين ترسل أطفالها إلى المدارس، على الأرجح، باستخدام الأموال النقدية من التحويلات؛ لدفع الرسوم والتكاليف الأخرى، وهذا يُقلل من عمالة الأطفال، الذين متى التحقوا بالمدارس يُكملون دراستهم على الأرجح؛ فأفضل توقعات النجاح المرتبطة بالهجرة تؤثر على المعايير والمُحفزات الاجتماعية.[27] وفي غواتيمالا، ترتبط الهجرة الداخلية والدولية بارتفاع في النفقات التعليمية (45% و48% على التوالي)، ولا سيما في المستويات الأعلى من التعليم.[28] وفي المناطق الريفية في باكستان، قد تكون الهجرة المؤقتة مرتبطة بزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وانخفاض معدلات التسرب منها، والتي تتجاوز 40%، بمعدل أكبر للإناث عن الذكور.[29] وفي بحثنا، الذي أجريناه بتفويض، وجدنا نتائج مماثلة في المكسيك، حيث الأطفال في الأسر المعيشية التي تضم مهاجرًا داخليًا لديهم نسبة احتمال أعلى بنحو 30% إلى 45% للالتحاق بالصف المناسب لأعمارهم.[30]

ويُمكن أن تعزز توقعات النجاح الناشئ عن الحركة من مُحفزات الاستثمار في مجال التعليم،[31] وهو ما أُشير إليه من الناحية النظرية، وظهر في الممارسة العملية في بعض البلدان؛ فالهجرة النازحة للفيجيين إلى الوظائف التي تتطلب مهارات عالية في أستراليا،

على سبيل المثال، شجعت على السعي إلى مواصلة التعليم العالي في فيجي.

وهذا الأثر بالغ العمق؛ فقد هاجر ما يقرب من ثلث عدد سكان فيجي، من ذوي الأصول الهندية، في العقود الثلاثة الماضية، ويمثِّل العمال ذوو المهارات الغالبية بين المهاجرين. فقد تزايد العدد المطلق للعمال أصحاب المهارات في فيجي، من ذوي الأصول الهندية تزايدًا كبيرًا.[32] وهناك عدد من الحكومات، ومنها حكومة الفلبين، عمدت إلى تشجيع العمل في الخارج جزئيًا بتيسير توليد المهارات في الوطن الأم.[33]

ومن ناحية أخرى، فإن آثار توقعات النجاح الناشئ عن الهجرة على محفزات التعليم يُشكِلها السياق والتوقعات نفسها. ففي المكسيك، على سبيل المثال، حيث تسود الهجرة غير النظامية- لذوى المهارات المتدنية في الأغلب، تجد الأولاد أكثر عرضة للتسرب من الدراسة للإمساك بهذا الخيار.[34] وفي دراستنا، التي أجريت بتفويض على بيانات التعداد الصيني على مستوى المقاطعات، تبين أن الاستثمار في مجال التعليم في مجتمعات المصدر الريفية قد استجاب إلى المهارات اللازمة لشغل فرص العمل خارج المقاطعة. وهكذا، حين حصل المهاجرون الداخليون على التعليم الثانوي، تشجَّع الأطفال المقيمون في المجتمع على استكمال مستويات أعلى من التعليم، بينما في المقاطعات التي حصل مهاجروها على تعليم متوسط فقط، ارتبط ذلك بانخفاض معدلات إتمام المرحلة الثانوية.[35]

قد تتأثر النتائج الصحية للأشخاص الذين لم يتحركوا بسبب الهجرة، من خلال تأثيراتها على التغذية، والأوضاع المعيشية، وارتفاع الدخول، ونقل المعرفة والممارسات. وهناك أدلة على أن ارتفاع الدخول ومستوى أفضل من المعرفة الصحية المرتبطة بالهجرة لها أثر إيجابي على معدلات الوفيات من الرضع والأطفال.[36] ومع ذلك، وُجد في المكسيك على الأقل، أن النتائج الصحية على المدى الطويل يمكن أن تتأثر سلبًا؛ لأن مستويات الرعاية الصحية الوقائية (مثل الرضاعة الطبيعية واللقاحات) تراجعت بسبب هجرة أحد الوالدين على الأقل.[37] وقد يترافق هذا مع زيادة عبء العمل، أو انخفاض مستويات المعرفة المرتبطة بالأُسر التي يُعيلها والد واحد، أو الأسر التي لديها عدد أقل من البالغين، أو كليهما. علاوة على ذلك، عند الإصابة بأمراض مُعدية في أماكن المقصد، قد تنطوي العودة على مخاطر صحية كبيرة للأسر في الوطن الأم؛ فمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية، وغيرها من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، قد ترتفع على وجه الخصوص.[38]

وبمقايضة المكاسب المحتملة في الاستهلاك، والتعليم، والصحة، قد يتأثر الأطفال في الوطن الأم، عاطفيًا، تأثرًا سلبيًا من جراء عملية الهجرة؛ فواحدة من كل خمس أمهات باراغوايات مُقيمات في الأرجنتين، على سبيل المثال، لديها أطفال صغار في باراغواي.[39]

وقد وجدت الدراسات المعنية بالبحث في الآثار المحتملة أن هذا يعتمد على سن الطفل عندما يحدث

المربع 4.2 أزمة عام 2009 والتحويلات المالية

انكمشت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان الآخذة في النمو بسبب الأزمة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩، التي بدأت في بلدان رئيسية من بلدان المقصد. ثم إنطلقت الآن لتأخذ طابعًا عالميًا. ويتوفر بالفعل دليل على الانخفاض الملحوظ في التدفقات إلى البلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية، وتشمل فيما تشمل: بنغلادش ومصر والسلفادور والفلبين.

تتفاوت البلدان والأقاليم في تعرُضها للأزمة، من خلال الآثار المتعلقة بالتحويلات المالية بها. ومن المتوقع للتحويلات المالية لبلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى أن تعاني من أكبر معدل للانخفاض، بشكل نسبي ومطلق في الوقت ذاته، ليعكس ذلك، جزئيًا، تغير اتجاه التوسع السريع الذي تلا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والطفرة الاقتصادية التي شهدها الاتحاد الروسي. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع للتدفقات في كل من مولدافيا وطاجيكستان، حيث تُمثل حصص التحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي النسبة الأكبر على مستوى العالم (45% و38% على التوالي)، أن تنخفض بنسبة 10% في عام 2009. وتواجه السلفادور قدرًا كبيرًا من الانخفاض في التحويلات المالية، والبالغة ما يزيد على 18% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي حوالي ثلاثة أرباع التحويلات المالية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من الولايات المتحدة وأوروبا، وهي المناطق التي تأثرت تأثرًا شديدًا بهذا الركود الاقتصادي (الفصل الثاني). ويظل الوضع قيد الانتظار للتحقق مما إذا كانت هذه المصادر أكثر قدرة على استعادة وضعها من قدرة تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الخاصة، أو أقل منها.

المصدر: راثا وموهابترا (2009b) *Ratha and Mohapatra* ووحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية

الشكل (4.1) يتوقع أن يؤثر الركود العالمي على تدفقات التحويلات المالية

الاتجاهات المتوقعة في تدفقات التحويلات المالية من الأقاليم الآخذة في النمو.

2006-2011

* تقديرات ** تنبؤات

المصدر: راثا وموهابترا (2009b) Ratha and Mohapatra، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية (EIU 2009)

ملحوظة: هذه التجميعات الإقليمية تتضمن جميع البلدان الآخذة في النمو وفقًا لتصنيف المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
وللاطلاع على القائمة الكاملة للبلدان في كل إقليم، رجاء الرجوع إلى «تصنيف البلدان» في المرفق الإحصائي.

إن آثار تدفقات ذوى المهارات أقل ضررًا لمجتمعات الأصل عما يُفترض في الغالب

الانفصال بالهجرة (في السنوات الأولى من الحياة قد يكون الأثر أكبر)، كما يعتمد على مدى دراية البالغين الذين يرعون الطفل ومواقفهم، وكذلك على ما إذا كان الانفصال دائمًا أم مؤقتًا.[40] وقد خفف دخول وسائل الاتصال الرخيصة والسهلة، عن طريق الهاتف الخلوي وبرنامج سكايب على سبيل المثال، من وطأة الانفصال بين أفراد الأسرة، وساعدت كثيرًا في الحفاظ على الروابط والعلاقات في السنوات الأخيرة.

وقد تؤثر الحركة على علاقات النوع الاجتماعي في الوطن الأم:[41] فعندما تتحرك المرأة، قد تتغير الأدوار التقليدية، وخصوصًا تلك المتعلقة برعاية الأطفال وكبار السن.[42] وعندما يهاجر الرجال، قد تُمكّن المرأة الريفية بسبب غيابهم؛ فالدراسات الميدانية التي أجريت في الإكوادور، وغانا، والهند، ومدغشقر، ومولدوفا، خلُصت جميعها إلى أنه في ظل هجرة الذكور، زادت المرأة الريفية من مشاركتها في صنع القرار.[43] وقد تتسرب إلى مكان المنشأ الأعراف المعتمدة في منزل المُهاجر الجديد، مثل ارتفاع سن الزواج، وانخفاض معدل الخصوبة، وزيادة التوقعات التعليمية بالنسبة للفتيات، والمشاركة في القوة العاملة. وقد تتزايد عملية الانتشار هذه في الحالات التي تكون فيها الفجوة الاجتماعية والثقافية بين البلدان المرسلة والمستقبلة كبيرة،[44] وهذا ما أكدته النتائج الأخيرة المعنية بنقل الأعراف المرتبطة بالخصوبة من المهاجرين إلى الدائرة الكبيرة من الأسرة والأصدقاء في أماكن المنشأ: انخفاض أعداد الأطفال على الصعيد الوطني، أصبح هو العُرف السائد في المكانين.[45]

وبوجه عام، ورغم ذلك، جاءت الأدلة حول الآثار الخاصة بالأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي مختلطة، على سبيل المثال، تظل حياة زوجات المهاجرين في البيت مقتصرة إلى حد كبير على تدبير شؤون المنزل، وتربية الأطفال، والعمل الزراعي، وقد يتغير الوضع قليلاً- غير أن أعباء العمل تزداد. وقد يكون كسب السلطة مؤقتًا في حالة ما استأنف المهاجرون الذكور دورهم بوصفهم أرباب الأسر عند العودة. كما أفادت التقارير الواردة عن ألبانيا وبوركينا فاسو، على سبيل المثال.[46]

وقد يمتد انتقال الأعراف إلى المشاركة في الشؤون المدنية؛ حيث وجدت الدراسات الحديثة في ستة بلدان في أمريكا اللاتينية، أن الأفراد الذين يتمتعون بصلات أكبر بشبكات المهاجرين الدوليين يُشاركون بقدر أكبر في شؤون المجتمع المحلي، وأنهم أكثر دعمًا لمبادئ الديمقراطية، وأيضًا، أكثر نقدًا للأداء الديمقراطي في بلادهم.[47]

4.1.2 الآثار الاقتصادية على مستوى المجتمع والوطن

بعيدًا عن آثار الحركة المباشرة على أسر المهاجرين، قد يكون لها آثار أوسع نطاقًا؛ فعمليات التغيير الاجتماعية والثقافية التي تحركها الهجرة قد يكون لها آثار ملحوظة على إقامة الأعمال، وأعراف المجتمع والتحولات السياسية- تلك الآثار التي كثيرًا ما يتأثر بها جيل بعد جيل، على سبيل المثال، كينيا، بل في الواقع معظم بلدان قارة أفريقيا، قد تتأثر في الحاضر والمستقبل بقرار اتخذه باراك أوباما الأب قبل خمسة عقود، بالدراسة في الولايات المتحدة؛ معظم هذه الآثار إيجابية للغاية؛ بيد أن أحد بواعث القلق التي بحاجة إلى المعالجة هو تدفق المهارات من المجتمعات الأصل إلى الخارج.

وطالما ترددت المخاوف من تضرر اقتصاد بلدان المنشأ نتيجة لقابلية تحرُك ذوى المهارات، وإن كان الجدل قد أصبح أكثر وضوحًا في السنوات الأخيرة.[48] تُثار بواعث القلق بانتظام في مجموعة من الدول الصغيرة والبلدان الأفقر، بل تمتد لتشمل بلدان، مثل أستراليا، حيث يذهب الكثير من الخريجين إلى الخارج. وانبثق عن هذه المسألة، على مدى العقود القليلة الماضية، مجموعة من المقترحات، التي استُعرضت في الفصل الخامس. ولكن النقطة الهامة هي أن قابلية التحرُك أمر طبيعي ومنتشر، حتى في المجتمعات المزدهرة (الفصل الثاني). والأشخاص ذوي المهارات، شأنهم في ذلك شأن الآخرين، يتحركون استجابةً لنقص مُتوقع للفرص في الوطن الأم، أو لوجود فرص أفضل في أماكن أخرى لأنفسهم ولأطفالهم على حد سواء، أو كلا الأمرين. ومن غير المُرجح أن تكون محاولات تقييد هذه الحركات فاعلة دون معالجة الأسباب الهيكلية الأساسية. وهناك أيضًا أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن آثار تدفقات ذوى المهارات أقل ضررًا لمجتمعات الأصل عما يُفترض، كما هو مبين في المربع 4.3.

لطالما كان أحد بواعث القلق التقليدية هو أن رحيل الشباب الأصحاء يؤدي إلى نقصٍ في العمالة وانخفاض معدلات الإنتاج، وخاصّة في مجال الزراعة.[49] ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، واجهت المجتمعات نقصًا في العمالة في أعمال المزارع التعاونية؛ [50] ومع ذلك، في كثير من البلدان الآخذة في النمو، قد تكون حركة اليد العاملة من الزراعة إلى المناطق الحضرية جزءًا هامًا في التحول الهيكلي. وبقدر ما يُحد النقص، في رأس المال، وليس في اليد العاملة، من النمو في معظم البلدان الآخذة في النمو، قد تصبح التحويلات المالية مصدرًا مهمًا لتمويل الاستثمار في المناطق الريفية.

قد تكون الهجرة مُحركًا قويًا للتقارب في معدلات الأجور والدخول بين أماكن المصدر والمقصد؛ وهذا لأنه كلما زادت قابلية التحرُك بين المنطقتين، أصبحت أسواق العمل فيهما أكثر تكاملاً ويُصبح من الصعب استدامة الفروق الكبيرة في الأجور.

وثمة أدلة تاريخية، استُعرضت في الفصل الثاني، على أن تعزيز القابلية على التحرك يرتبط بالحد من التفاوت في الأجور بين البلدان، وعدم المساواة داخل البلدان قد يتبع نمطًا يأخذ في الاتساع مع مرور الوقت: التقدم المُحرز في بعض المناطق يخلق الثروة، وبالتالي يزيد من عدم المساواة؛ مما يُشجع على الهجرة، التي مع

المربع 4.3 آثار تدفق المهارات على التنمية البشرية

جذبت الهجرة النازحة للأشخاص الحاصلين على شهادات جامعية، الكثير من الانتباه العام والأكاديمي - ويرجع ذلك إلى الندرة الحادة في المهارات بالعديد من البلدان الفقيرة. ويشير الدليل إلى أن التحسين من أوضاع العمل المحلية، حتى يبدو البقاء في الوطن الأم أكثر جاذبية، هو بمثابة الإستراتيجية الأكثر فاعلية عن فرض القيود على المغادرة.

ومن المهم الاعتراف بأن مستوى الجودة بالغ التدني في توفير الخدمات الأساسية في بعض البلدان الفقيرة ليس من الممكن إرجاع سببه إلى الهجرة النازحة للعمالة المهنية. ويؤكد التحليل المنظّم، الذي جرى لقاعدة بيانات جديدة تتعلق بالهجرة النازحة للعاملين في قطاع الصحة من أفريقيا، أن المستويات المنخفضة للعاملين بالصحة، والأوضاع المتدنية للصحة العامة، هي مشكلات كبرى، ولكنها غالبًا ما تعكس عوامل أخرى لا ترتبط بالحركة الدولية للعاملين المهنيين بمجال الصحة، ألا وهي: الحوافز الضعيفة، والموارد غير الملائمة، والقدرة الإدارية المحدودة. وهكذا تُصور الهجرة بدقة بالغة على أنها عَرض للأنظمة الصحية الفاشلة وليست سببًا لها.

كما يجب ألا يُبالغ في تقدير التكلفة الاجتماعية المقترنة بالهجرة النازحة للعمالة الماهرة. فعندما تكون بطالة الخريجين مرتفعة، كما هو الحال غالبًا في البلدان الفقيرة، قد تكون تكلفة فرصة الرحيل ليست بالضخمة. وإذا ما رحل من المجتمع عامل مرتفع الإنتاجية لكنه متواضع الأجر؛ فإنه سيعاني من خسارة ملحوظة، بينما إذا رحل عامل يتساوى معه في المهارات ولكنه غير مُنتج، عندها بالكاد يتأثر المجتمع برحيله. فعلى سبيل المثال؛ غالبا ما يتغيب المدرسون عن العمل، ولذا فإن الآثار المباشرة لرحيلهم لن تكون كبيرة. وفي حين أن هذا يجب ألا يضعف من قوة الدافع لمعالجة الكفاءة المنعدمة والهدر لهذه المصادر الأساسية، فحقيقة أن العاملين قد لا يكونوا حاليا في خدمة مجتمعاتهم هي نقطة لا تخل بالأماني التي يدور حولها النقاش بشأن تدفق المهارات.

وغالبًا ما يأتي الأشخاص ذوو المهارات العالية من الخارج بالفوائد إلى بلدانهم الأصلية، مثلهم مثل غيرهم من المهاجرين، من خلال التحويلات المالية وتطوير الشبكات. وكما هو موضح في الشكل 3.2، قد يكون المكسب المطلق في الدخول الناجمة عن الهجرة ضخمًا، حتى إذا حُول جزء صغير من الفرق، فقد تكون الفوائد التي تعود على البلد الأصل هائلة. أشارت بعض الأبحاث إلى أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد آخذ في النمو إنما ترتبط إيجابيًا بعدد خريجي هذا البلد الموجودين في البلد المستثمر؛ فيما خلصت دراسات أخرى إلى أنه كلما زاد عدد المهاجرين النازحين ذوي المهارات من بلد ما، وعاشوا في بلد آخر، زادت التجارة بين هذين البلدين.

وأخيرًا وليس آخرًا، تعود أعداد كبيرة من المهاجرين النازحين من ذوي المهارات، فقد أوضح تقدير حديث أن حوالي النصف يرجعون إلى بلدانهم، عادة، بعد مرور حوالي خمس سنوات. كما أكدت مؤلفات حديثة على الأهمية المتزايدة للحركة الدائرية مع تنامي الشبكات العابرة للبلدان

المصدر: كليمنس (Clemens 2009b) وبانيرجي ودافلو (Banerjee and Duflo 2006) وجافوركسيك وأوزدين وسباترينو ونيجو (Javorcik, Ozden, Spatareanu, and Neagu 2006) وروش (Rauch 1999) وفيلبيرماير وتوبال (Felbermayr and Toubal 2008) وفيندلي ولويل (Findlay and Lowell 2001) وسكيلدون (Skeldon 2005).

مرور الوقت قد تؤدي بدورها إلى الحد من عدم المساواة. وقد ربطت الدراسات بين ازدياد انتقال اليد العاملة الداخلية والحد من التفاوت في الدخول بين المناطق المختلفة في البرازيل، والهند، وإندونيسيا والمكسيك.[51]

والمثير للاهتمام، أن معدلات الهجرة النازحة للعمال ذوى المهارات العالية تزيد بين النساء عنها بين الرجال في معظم البلدان الآخذة في النمو.[52] فمن المرجح أن تصل نسبة النساء الحاصلات على درجات من التعليم العالي إلى ما لا يقل عن نسبة 40% مقارنة بالرجال الخريجين، وأن تهاجر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من مجموعة واسعة من البلدان منها: أفغانستان، وكرواتيا، وغانا، وغواتيمالا، وملاوي، وبابوا غينيا الجديدة، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا. وفي حين أن هذا قد يعكس عوامل مختلفة، فإن العوائق الهيكلية أو الثقافية أو كليهما، والتي تحول دون الإنجاز المهني في الوطن الأم، تبدو أنها التفسير الأكثر ترجيحًا لهذا الأمر.[53]

وتخدُث حركة الأشخاص ذوي المهارات ليس فقط عبر الحدود، وإنما أيضًا داخلها، حيث يتحرك الناس نحو الفرص الأفضل. وهذا مُوضح في الشكل 4.2، حيث تقوم مقارنة بين الحركة داخل البرازيل، وكينيا، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية، ومعدلات الحركة الدولية. والنتائج التي تسترعى الانتباه هي أننا وجدنا أنماطًا شديدة الشبه لهجرة العمال ذوى المهارات داخل وعبر حدود الدول. وعلى وجه التحديد، ميل نسبة أعلى من العمال ذوى المهارات للهجرة النازحة من الدول الصغيرة، يتكرر بنفس الوتيرة المرتفعة للهجرة من المحليات الصغيرة؛ مما يُشير إلى أن خيارات السياسات التي بُحثت خلال المناقشات المعنية بالتنمية المحلية- مثل زيادة الحوافز وتحسين أوضاع العمل- قد تكون أيضًا ذات صلة بصنع السياسات المعنية بالهجرة النازحة للمهنيين ذوى المهارات إلى الخارج.

على نطاق أشمل، تبدو الآثار الاقتصادية للهجرة على الصعيد الوطني في بلدان المنشأ مُعقدة، وفي معظم الأحيان، يصعُب قياسها؛ وقد تنشأ الشبكات التي تُيسر نشر المعرفة، والابتكار، والمواقف، ومن ثم تعزيز التنمية على المديين المتوسط والبعيد. وتشير مجموعة من الأدلة، التي يُتندر بها، إلى أن المهاجرين يدعمون الأنشطة الإنتاجية في بلدان المنشأ، من خلال نقل التقنية ، وإعادة المهارات المُصقلة في الخارج إلى الوطن الأم والتعرض لممارسات أفضل في العمل والتنظيم.[54]

فقد استمرت الحكومة الصينية في علاقاتها مع الصينيين الدارسين في الخارج للعمل على تعزيز التفوق الأكاديمي في جامعاتها. وبالمثل، في الهند ساهم شباب الخريجين في دفع عجلة الازدهار في التقنية المتقدمة في أوائل الألفية الثانية- ‹خبراء الأرجونوتس› Argonauts- الذين أضافوا لوظائفهم الأفكار والخبرات والأموال التي تراكمت لديهم في الولايات المتحدة

والأماكن الأخرى.[55] وقد تغير نموذج صناعة البرمجيات بأكمله. فزادت الشركات من الاستعانة بالعمالة الخارجية في الإنتاج من الهند، أو أسست مقراتها هناك. ففي هذه الحالة، جلبت هجرة ذوي المهارات آثار خارجية وديناميكية، والتي تعود بالفائدة على العمال والصناعة في مكان المنشأ على حد سواء.

قد تنتشر الصناعات الجديدة، من خلال الشبكات الدولية للمهنيين ذوي المهارات، انتشارًا سريعًا ولايُمكن التنبؤ بمداه. كما يُمكنه إيجاد منافذ، حتى وسط المستويات المنخفضة الأخرى للتنمية الشاملة، ويعتمد اعتمادًا أساسيًا على انفتاح قطاع الأعمال والبيئة السياسية في الوطن الأم. ويبدو أن بلدان، مثل جمهورية إيران الإسلامية، وفيتنام، والاتحاد الروسي، التي تتسم بنُظم أكثر انغلاقًا، قد استفادت بقدر أقل في مجال إقامة الأعمال التي تعتمد على التقنية المتقدمة، من خلال عمالها ذوي المهارات في الخارج، مقارنةً بالهند وإسرائيل على سبيل المثال.[56]

وتركزت معظم الدراسات الكُلية الكمية حول الآثار على الصعيد الوطني تركيزًا أكثر تحديدًا على حجم التحويلات المالية ومدى مساهمتها. ففي عام 2007، بلغ حجم التحويلات المُسجلة رسميًا إلى البلدان الآخذة في النمو نحو أربعة أمثال حجم إجمالي المعونة الإنمائية الرسمية.[57] وعند هذا الحجم، من المُرجح أن يكون للتحويلات المالية إسهامات كبيرة في عائدات الصرف الأجنبي المرتبطة بمصادر أخرى في كل بلد على حده. ففي السنغال، على سبيل المثال، بلغت التحويلات المالية في عام 2007 اثنتا عشرة مرة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتُمثل التحويلات المالية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي GDP في مجموعة من الدول الصغيرة والفقيرة، مع تصدُر طاجيكستان للقائمة بنسبة 45%. وفيما يتعلق بجميع البلدان الكبرى، البالغ عددها عشرون بلدًا، والتي تتصدر قائمة البلدان المستقبلة للتحويلات المالية، تجاوزت الحصة 9% في عام 2007، فيما تجاوزت التحويلات المالية العائدات المولّدة من صادرات السلع الأساسية في أكثر من عشرين بلدًا من البلدان الآخذة في النمو.

ومع ذلك، ينبغي ربط شرطين أساسيين بهذه النتائج. أولاً: أن الكم الأكبر من هذه التدفقات لا يصل إلى أشد البلدان فقرًا؛ فمن بين تدفقات التحويلات المالية الوافدة المقدرة في عام 2007، كان أقل من 1% منها من نصيب البلدان في فئة البلدان ذات مؤشر تنمية بشرية منخفض.

ولذا، تبلغ التحويلات المالية نحو 15% لهذه المجموعة من المعونة الإنمائية الرسمية فقط. وعلى النقيض من ذلك، في أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي، ارتفعت التحويلات المالية في عام 2007 لتصل إلى نحو 60% من مجموع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمعونة. ثانيًا: تُشير الدراسات، التي سعت إلى تعقب آثار التحويلات المالية على النمو طويل الأجل للبلد المتلقي، إلى أن هذه الآثار عادة ما تكون صغيرة، على الرغم من تفاوت النتائج.[58] ويُستمد هذا جزئيا من حقيقة أن الأثر الإنمائي

الشكل (4.2) تشابه حصص العاملين ذوي المهارات الذين يتحركون عبر الدول وداخلها

عدد السكان وحصة العاملين ذوي المهارات الذي يهاجرون داخليًا ودوليًا

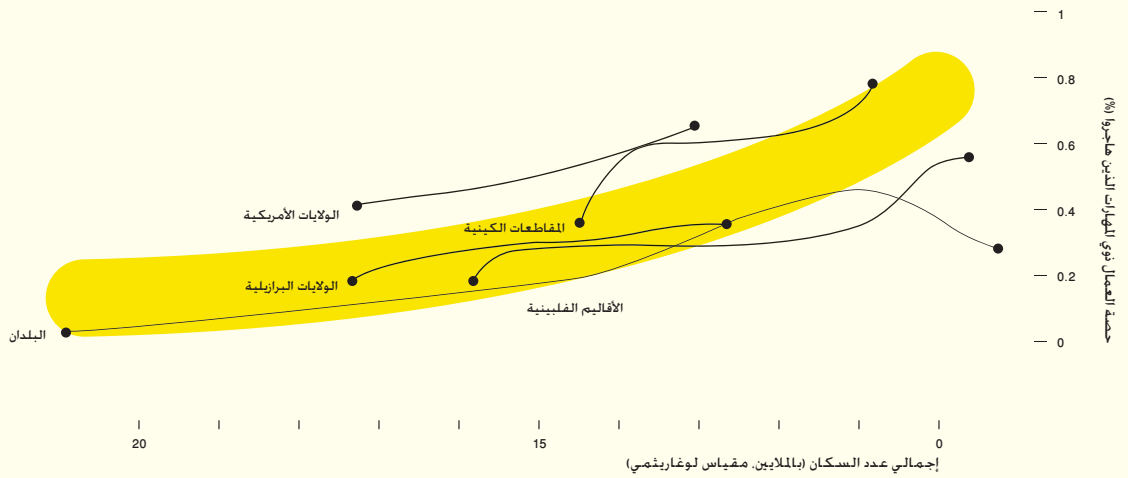

المصدر: كليمنس (2009b)

ملحوظة: قدمت الحصص باستخدام معدلات ارتداد الكثافة السكانية الجوهرية

للتحويلات المالية يعتمد على الهياكل المؤسسية المحلية في نهاية المطاف.[59]

وقد أُعرب عن بواعث القلق من أن تخلق التحويلات المالية نوعًا من «لعنة وفرة الموارد»، التي قد تُساهم في ارتفاع غير مرغوب فيه في قيمة العملة؛ مما قد يعوق القدرة التنافسية. وهنا مرة أخرى، اختلطت الأدلة بالرغم من ذلك.[60] علاوة على ذلك، فإن التحويلات المالية تذهب إلى الأفراد والأسر، وبالتالي فهي توزع على نطاق أوسع مما عليه الفوائد من الموارد الطبيعية، والتي لا تتدفق إلا للحكومات وحفنة من الشركات، وبالتالي غالبًا ما تؤدي إلى تفاقم الفساد. ولعل إحدى السمات الإيجابية للاقتصاد الكلي للتحويلات المالية هي أنها غالبًا ما تكون أقل تقلُبًا من أي من المعونة الإنمائية الرسمية أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن كانت لا تزال خاضعة للتقلبات الدورية، كما شوهد في عام 2009 (المربع 4.2)[61]

ولا تبدو عامةً «التنمية الناجمة عن التحويلات المالية» بمثابة إستراتيجية نمو قوية، مثل تدفق المعونات الأجنبية؛ فلا يمكن للتحويلات المالية وحدها إزالة المعوقات الهيكلية للنمو الاقتصادي، والتغيير الاجتماعي، والحوكمة الأفضل، التي تتسم بها كثير من البلدان ذات مستويات التنمية البشرية المنخفضة. ومع ذلك، بالنسبة لبعض الدول الصغيرة، تحديدًا تلك التي تواجه تحديات إضافية تتعلق بالعزلة، قد تكون قابلية التحرُك جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة فاعلة للتنمية البشرية (المربع 4.4).

4.1.3 الآثار الاجتماعية والثقافية

قد يكون لقابلية التحرُك تبعات عميقة على التسلسلات الهرمية الاجتماعية والطبقية والعِرقية، في مجتمعات الأصل إذا ما استطاعت المجموعات ذات الوضع الأدنى الوصول إلى قنوات تؤدي لمستويات أعلى كثيرا للدخول. ويتضح ذلك في حالات مايا في غواتيمالا[62]، والحراتين، وهي مجموعة تتكون أساسًا من مزارعين سود يعملون بنظام العمولة في المغرب.[63] وهذه هي التغييرات التي نرحب بها، والتي يمكنها أن تُوقف الأشكال التقليدية، الشبيهة بالطبقية، لموروث عدم المساواة القائم على أمور، مثل: القرابة، ولون الجلد، والجماعة العِرقية أو الدين، التي ترتبط بعدم المساواة في الحصول على الأراضي، والموارد الأخرى.

وتُعرَف الأفكار، والممارسات، والهويات، ورأس المال الاجتماعي، التي تتدفق إلى الأسر ومجتمعات الأصل في بلدان المنشأ، باسم: التحويلات المالية الاجتماعية.[64] وهذه التحويلات الاجتماعية قد تظهر من خلال الزيارات وعن طريق وسائل الاتصال سريعة التطور. وتوضح حالة قرية ميرافلوريس الدومينيكية، حيث أرسلت ثلثي الأسر أفرادها إلى بوسطن في التسعينيات، الآثار على ديناميكيات النوع الاجتماعي. فأدوار المرأة، تغيرت، ليس فقط في بوسطن حيث خرجت للعمل، ولكن أيضًا في الجمهورية الدومينيكية، حيث تتمتع المرأة بقدر أكبر من المساواة في توزيع المهام المنزلية، وزيادة التمكين بصفة عامة. مثال آخر يأتي من الباكستانيين في المركز الإسلامي في نيو إنجلاند بالولايات المتحدة، حيث تُصلى المرأة وتُدير أعمال المسجد جنبًا إلى جنب مع الرجل. ووصلت أنباء عن هذه التغيرات إلى كراتشي في باكستان، حيث لا تزال بعض النساء يفضلن النهج التقليدية، ولكن البعض الآخر يحاول أن يخلق مساحات جديدة ليمكن للنساء الصلاة والدراسة معًا. والصحة هي مجال آخر تؤثر فيه التحولات الاجتماعية؛ فنتيجة للتعرض إلى التجارب في الخارج، قد يجلب المهاجرون الزائرون، أو العائدون معهم إلى ديارهم، ممارسات، مثل: شرب المياه المأمونة، أو إبقاء الحيوانات بعيدة عن أماكن السكن، أو الزيارات التعاودية السنوية للفحص الطبي.

غير أن الآثار الاجتماعية والثقافية للهجرة ليست دائما إيجابية؛ فثمة مثال مضاد على ذلك، وهو ترحيل الشباب من الولايات المتحدة للعودة إلى أمريكا الوسطى، التي كانت تشبه تصدير العصابات وثقافاتها.[65] وعلى الرغم من أن البيانات والتحليلات المُفصلة ليست متاحة، كشف تقرير إقليمي حديث أن التمييز بين العصابات التي تنشأ داخل المجتمع (باندلياس) Pandillias، وتلك التي صُدِّرت من الولايات المتحدة (عصابات الماراس) Maras ليس واضحًا دائمًا.[66] وفي كلتا الحالتين، تدعو الحاجة إلى إطلاق برامج تستهدف المجتمعات والأفراد المعرضين للخطر؛ بهدف منع الشباب والتصدي لعنف العصابات، إلى جانب التعاون بين الحكومات والمزيد من الدعم والتمويل للبرامج المعنية بإعادة التكامل.[67]

وفيما يتعلق بكثير من الشباب في جميع أنحاء العالم، يُعتبر قضاء الوقت في الخارج جزءًا طبيعيًا من خبرة الحياة، والهجرة تُمثل الانتقال إلى مرحلة سن الرشد. وقد خلُصت الدراسات الميدانية في الأردن، وباكستان، وتايلاند، وفيتنام، إلى أن الهجرة تعتبر وسيلة لتعزيز المكانة الاجتماعية للأسرة في المجتمع المحلي. ومن ثم؛ ليس من المُستغرب أن تتزايد احتمالية هجرة أولئك الذين على صلة بأشخاص بالفعل في الخارج.

وتنشأ أحيانًا 'ثقافة الهجرة' حينما ترتبط الهجرة الدولية بتحقيق نجاح شخصي واجتماعي ومادي، في حين أن البقاء في المنزل يرتبط بصفعات قوية من الفشل.[68] ومع نمو الشبكة الاجتماعية، تَرسُخ هذه الثقافة أكثر، وتُصبح الهجرة هي العُرف السائد، وتحديدًا بين الشباب والقادرين. وقد لوحظ ذلك في الحالات التي حدثت فيها هجرة خارجية على نطاق واسع، مثل الفلبين، وكذلك في غرب وجنوب أفريقيا.

تُعرَف الأفكار، والممارسات، والهويات، ورأس المال الاجتماعي، التي تتدفق إلى الأسر ومجتمعات الأصل في بلدان المنشأ، باسم: التحويلات المالية الاجتماعية

المربع 4.4 قابلية التحرّك والتوقعات الإنمائية للدول الصغيرة

كما هو مشار إليه في الفصل الثاني، من المثير للدهشة أن البلدان التي بها أكبر معدلات من الهجرة النازحة هي دول صغيرة، وهي المعدلات التي غالبًا ما تتزامن مع تدني مستوى التنمية. وبالنسبة للبلدان الصغيرة والأفقر، من ضمن عيوب صِغر الحجم الاعتماد البالغ على سلعة واحدة، أو قطاع واحد، والتعرُّض لخطر الهزات الخارجية. فضلا عن ذلك، لا تستطيع البلدان الصغيرة الاستفادة من وفرة اقتصاديات الحجم، ومن توفير البضائع المحلية، بل غالبًا ما تواجه ارتفاعًا في تكاليف الإنتاج وأسعار المستهلك. أما في حالة الدول الجزيرية، يعتبر البُعد عاملا إضافيًا، ويرفع من تكاليف النقل، واستهلاك الوقت، ويجعل من الصعب المنافسة مع الأسواق الخارجية؛ وبالتالي فإن تلك عوامل جميعها تُشجع على الهجرة إلى الخارج.

وتعتبر الفوائد المالية المرتبطة بالهجرة كبيرة نسبيًا من منظور الدول الصغيرة. ففي عام 2007 بلغ متوسط التحويلات المالية 233 دولارًا أمريكيًا للفرد، مقارنة بمتوسط بلد آخذ في النمو، والبالغ 52 دولارًا أمريكيًا. سُجلت أعلى تدفقات سنوية، وفقًا للناتج المحلي الإجمالي، في منطقة البحر الكاريبي مع تحويلات مالية تُقدر بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن معظم الدول الصغيرة لا تقع بين البلدان ذات الحصص الأعلى للتحويلات المالية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فهي لا تتعرض، على وجه الخصوص، إلى هزات تتصل بهذا المصدر. في الوقت ذاته، تتعدى فوائد الهجرة إلى البلدان الصغيرة القيمة النقدية للتحويلات المالية بكثير. فالتحرُّك يتيح الفرص أمام إقامة روابط للعمل قد تعزز من التكامل مع المراكز الاقتصادية. وقد تكون أيضًا هجرة العمالة المؤقتة سبيلا للتوازن بين الاحتياجات الاقتصادية لكل من طرفي المقصد والأصل، والمتعلقة بتوفير فرص عمل للعاملين ذوي المهارات المنخفضة، والتمكين من فوائد أكبر في الوطن الأم، من خلال عودة المهارات والأفكار الخاصة بالأعمال التجارية. وبقدر تداخل صِغر الحجم مع مستوى الضعف، وفي بعض البلدان مع انعدام الاستقرار، قد تكون الهجرة بمثابة صمام الأمان للتخفيف من خطر الصراع، وكذلك بمثابة إستراتيجية قائمة على التنوع على الأمد الأطول.

وأدخلت بعض الدول الصغيرة الهجرة النازحة في الإستراتيجيات الإنمائية؛ وذلك في المقام الأول للتعامل مع التحدي المتعلق بخلق فرص عمل. وأوضح استعراضنا، المفوض بإجرائه، لإستراتيجيات الحد من الفقر PRS أن الكثير من الدول الصغيرة (بوتان وكاب فيردي ودومينيكا وغينيا بيساو وساو تومي وبرينسيبي وتيمور ليشتي) تشير إلى عناصر إيجابية للهجرة الدولية، فيما يتعلق بأثرها على التنمية، أو الحد من الفقر، أو كليهما. كان من بين أهداف ورقة إستراتيجية الحد من الفقر في تيمور ليشتي لعام 2003 (PRSP)وضع خطة لسفر ألف عامل إلى الخارج سنويًا، ذلك بينما تشير دول أخرى إلى الهجرة النازحة باعتبارها مشكلة فقط (مثل: جيبوتي وغامبيا وغويانا وملديف).

فيرى البعض جوانب سلبية، مثل: التعرُّض لتراجع حجم التحويلات المالية (مثل كاب فيردي)، وزيادة عدم المساواة (مثل بوتان). أما فيما يتعلق بإستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بدومينيكا، فإنها ترى أن الهجرة النازحة سبب للفقر، وفي الوقت ذاته، عامل مساهم في الحد منه.

وتستطيع الدول الصغيرة أن تجعل من الهجرة عنصرًا إستراتيجيًا في المجهودات الإنمائية بطرق عدة، بعضها في شكل مشاركة في الاتفاقات الإقليمية، وتركز بعض البلدان على العمالة المؤقتة في الخارج، بينما يؤكد البعض الآخر على خلق المهارات - وذلك أحيانًا بالتنسيق مع جيرانها. وقد شجعت موريشيوس بفاعلية العمالة المؤقتة بالخارج باعتبارها وسيلة لاكتساب المهارات ورأس المال الذي يستطيع المهاجرون استخدامه لإقامة أعمالهم التجارية عند عودتهم. وبدعم الجهات المانحة، وضعت الحكومة برنامجًا يوفر الدعم الفني والمالي للمهاجرين العائدين؛ فيما تركز «رؤية التنمية في ليسوتو حتى عام 2020» على توليد فرص عمل في الوطن الأم من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاعتراف بدور العمل في الخارج، خصوصًا في دولة جنوب أفريقيا المجاورة، حيث تحدد إستراتيجية الحد من الفقر الخاصة بها تدابير إصلاحية تتضمن إضفاء الطابع الآلي واللامركزي على خدمات الهجرة الوافدة، وإقامة مقر جامع يُعنى بتنفيذ فعال لتصاريح الهجرة الوافدة وتصاريح العمل، ولاسيما اتخاذ التدابير لمكافحة الفساد في وزارة الهجرة. تستطيع الإستراتيجيات الإنمائية اتخاذ تدابير أوسع نطاقًا للتعامل مع تحديات بُعد المكان. ففي بلدان جنوب المحيط الهادئ، على سبيل المثال، يسرت الجامعات الإقليمية ومراكز التدريب المهني من قابلية التحرُّك، كما دخلت العديد من الدول في اتفاقيات خاصة بالهجرة مع جيرانها.

وتتشابه صور المهاجرين النازحين من الدول الصغيرة مع المهاجرين عمومًا؛ فهم يكونون أفضل، على مستوى المهارات والموارد، ممن بقوا. على سبيل المثال؛ في موريشيوس يبلغ إجمالي معدل الهجرة النازحة 12.5%، ولكن حوالي 49% منهم من الخريجين. لكن بوجه عام ما من اختلاف واضح في العرض الصافي للمهارات، والمقاس بعدد الأطباء لكل 10.000 نسمة، ما بين الدول الصغيرة والكبيرة. أما فيما يتعلق بالمتوسطات البسيطة، فإن عدد الأطباء في واقع الأمر أكبر في الدول الصغيرة وهو 23 طبيبًا لكل 10.000 نسمة مقارنة بعدد 20 طبيبًا لكل 10.000 نسمة، في المتوسط، لكافة البلدان.

المصدر: لوثريا (Luthria 2009) ووينترز ومارتن (Winters and Martin 2004) وبلاك وسورد (Black and Sward 2009) وسيووروثون (Seewooruthun 2008) وحكومة ليسوتو (2004) ووينترز ووالمسلي ووانغ وجرينبيرج (Winters, Walmsley, Wang, and Grynberg 2003) وأمين ومانو (Amin and Mattoo 2005) وكوتل (Koettl 2006) وبريتشيت (Pritchett 2006).

وقد بينت دراسة أُجريت في نيجيريا أن اثنين من كل خمسة طلاب دون سن التخرج، كانا أكثر اهتمامًا بمغادرة نيجيريا، باعتبار ذلك وسيلة للتمتع بمكانة اجتماعية بدلاً من البحث عن عمل مُربح في الوطن الأم.[69] ويمكن أن نشهد ذلك أيضًا فيما يخص الهجرة الداخلية: تُشير دراسة حديثة من إثيوبيا إلى أن التحول في التفضيلات والتطلعات نتيجة للتعليم قد يدفع الناس للهجرة من المناطق الريفية، بغض النظر عن المكاسب المحتملة التي قد تتحقق من الهجرة.[70] وقد تكتسب الثقافة قوة دفع خاصة بها للاستمرار الذاتي، كما يتضح في حالة الأيرلنديين، الذين استمروا في الهجرة في ذروة الرواج الاقتصادي «طفرة النمر الكلتي» [أسوةً بالنمر الآسيوي].

وفي غرب أفريقيا، تكون الهجرة، في كثير من الأحيان، ليست مجرد وسيلة للتحرُّك الاقتصادي، وإنما تعتبر أيضًا عملية ينتقل الصبي خلالها إلى مرحلة البلوغ.[71] وبالنسبة لبعض الفئات في مالي وموريتانيا والسنغال، الهجرة هي طقوس العبور من مرحلة إلى أخرى: فمن خلال المعرفة والخبرة المكتسبة من السفر يتحول شباب المراهقين الذكور إلى رجال.[72] وفي قرية السونينك في كوندا بمالي، تُميز قابلية التحرُّك الذكور عن الإناث.[73] فالذكورة تتطلب حرية التحرُّك، في حين أن

المرأة في القرية، إلى حد كبير، عالقة داخل الأسرة المعيشية. ويعتبر الرجال، الذين لا يهاجرون ويظلون معتمدين اقتصاديًا على أقاربهم، شبابًا غير ناضج، وتستخدم النساء مصطلح ازدرائي عند الإشارة إليهم وهو تينس *tenes* ، الذي يعنى 'عالق مثل الغراء'. وفي مالي، المصطلح الفرنسي العامي لوصف الهجرة هو aller en aventure، ويعنى حرفيًا، الذهاب في مغامرة. وبالنسبة للسونينك، الذهاب في مغامرة «en aventure» يعنى «خطوة على طريق سن الرشد». وإن أثر الهجرة على توزيع الدخل وعدم المساواة الاجتماعية، هو في المقام الأول وظيفة انتقائية - أي، مَنْ مِنْ الناس يتحرك (انظر الفصل الثاني).[74] وبصفة عامة، غالبًا ما تُنفق التدفقات النقدية المرتبطة بالهجرة الدولية من أجل الوصول إلى أحوال أفضل، في حين، على الأقل في الأجل الطويل، تكون غالبًا التحويلات المالية من المهاجرين الداخليين موجهة أكثر لتحقيق المساواة[75]. وُجِد هذا النوع من الأنماط في المكسيك وتايلاند، على سبيل المثال.[76] وقد خلُص أيضًا البحث الذي أجريناه، بموجب تفويض، على الصين إلى أن عدم المساواة يزداد مبدئيًا مع التحويلات الداخلية، ثم ينخفض.[77]

وإذا كان الأشخاص الأفضل حالاً هم غالبًا من يهاجرون، تكون الاستجابة الملائمة لذلك إذن هي ضمان الحصول على الخدمات الأساسية والفرص في الوطن الأم، فضلاً عن تيسير قابلية حَرَك الفقراء. وكما أشرنا إلى ذلك في الفصل الخامس، يجب ألا يتحرك الفقراء لكي يتمكنوا من إرسال أطفالهم لمدارس لائقة؛ بل يجب أن تتوفر لهم الخيارات في الوطن الأم، إلى جانب إمكانية التحرُّك.

وظهرت التحويلات الجماعية التي تُرسل عن طريق جمعيات في مسقط الرأس، وغيرها من جماعات المجتمع المحلي في العقود الأخيرة،[78] وتتخذ عادةً شكل مشروعات البنية التحتية الأساسية، مثل: بناء الطرق والجسور، وتركيب نُظم مياه الشرب والصرف الصحي، وحفر الآبار، ومد خطوط الكهرباء والهاتف، وغيرها من المنافع العامة، مثل: ترميم كنيسة محلية، أو ملعب لكرة القدم. وقد يكون تمويل هذه المشروعات في بعض الأحيان تمويلاً مشتركًا- أشهر الأمثلة هو برنامج *Tres Por Uno* في المكسيك، والذي يهدف إلى زيادة التحويلات الجماعية عن طريق طمأنة جمعيات المهاجرين بأن، مقابل كل بيسو تستثمره الجمعيات في مشروعات التنمية المحلية، ستضع الحكومات الاتحادية والبلدية والمحلية، 3 بيسو. وتظل المبالغ المُحولة، باعتبارها تحويلات مالية جماعية، جزءًا ضئيلاً من تلك التي تُرسل على نحو فردي إلى الأسر، وبالتالي يجب عدم المبالغة في توقع الآثار الإنمائية المحتملة لتلك البرامج.[79] على سبيل المثال، قُدر أنه منذ عام 1990، تبرع الفلبينيون في الولايات المتحدة بمبلغ 44 مليون دولارٍ أمريكيٍ في شكل مساعدات مالية ومادية للمؤسسات الخيرية في الفلبين، وهو مبلغ يُعادل 0.04% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007[80].

ويمكن أن تُؤثر قابلية التحرُّك على الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدان المنشأ- بمعنى أوسع: قد يصبح المهاجرون وأبناؤهم، عند عودتهم، مشاركين مشاركة مباشرة في الأنشطة المدنية والسياسية. وبدلا من ذلك، قد تؤثر الاستثمارات في قطاع الأعمال، وزيارات العودة المتكررة، أو المبادرات الجماعية أو كلاهما، على أنماط مشاركة الآخرين في الوطن الأم. على سبيل المثال، في لبنان، تشكلت قوى سياسية جديدة، ولا سيما بعد إبرام وثيقة الاتفاق الوطني- اتفاق الطائف في عام 1989، عندما استخدم المهاجرون العائدون الثروة التي جنوها في الخارج للمشاركة في الميدان السياسي.[81]

تتراكم الأدلة على أن المهاجرين النازحين قد دفعوا إلى تعزيز المؤسسات السياسية في بلدانهم الأم. وقد تبين أن التقدم في الإصلاح الديمقراطي أسرع في البلدان الآخذة في النمو التي أرسلت عددًا أكبر من الطلاب إلى جامعات في بلدان ديمقراطية.[82] وتبين أن المعرفة، والتوقعات التي جلبتها مجموعة من المغاربة العائدين من فرنسا إلى الوطن الأم، قد شكلت عمل الحكومة في مجال استثمارات البنية التحتية الأساسية في المنطقة حيث مسقط رأسهم.[83] ولكن، إذا كانت الهجرة النازحة بمثابة صمام الأمان فقط للتنفيس عن الضغط السياسي، فإن محفزات النخبة السياسية المستقرة لتحقيق الإصلاح قد تتقلص.[84]

وكما يُثري المهاجرون النسيج الاجتماعي في أوطان الإقامة، يمكنهم أن يُصبحوا كذلك بمثابة عناصر فاعلة للتغيير السياسي والاجتماعي إذا ما عادوا بالقيم الجديدة والتوقعات والأفكار التي شكلتها خبراتهم في الخارج. وقد اتخذ هذا أحيانا شكل الدعم للحروب الأهلية، كما هو الحال في الشتات في سري لانكا، ولكن في معظم الحالات تكون المشاركة بناءة على نحو أكثر.[85]

وهناك أمثلة معاصرة بارزة، ومنها إيلين جونسون سيرليف Ellen Johnson-Sirleaf، رئيسة ليبيريا، وهي أول امرأة تترأس دولة في أفريقيا، وبواكيم كيسانو Joacquim Chissano، الرئيس السابق لموزمبيق، و هو حاليًا سياسي مخضرم يتمتع بالاحترام. ومع إدراك المزايا المحتملة لإشراك الشتات، بدأت بعض الحكومات في التواصل معهم على نحو ناشط.[86] على سبيل المثال، وسع المغرب وتركيا دائرة الحقوق السياسية والاقتصادية لتشمل المهاجرين النازحين، كما سمحت بالحصول على المواطنة المزدوجة.[87] غير أنه، سواء كانت سياسات المشاركة هذه لصالح غير المهاجرين أو كانت ببساطة مجرد دعم لنخبة خارج البلاد، فهي لا تزال مسألة غير محسومة. وعن طريق تحسين مناخ

تتراكم الأدلة على أن المهاجرين النازحين قد دفعوا إلى تعزيز المؤسسات السياسية في بلدانهم الأم

المربع 4.5 قابلية التحرك والتنمية البشرية: بعض المناظير للبلدان الآخذة في النمو

ركزت عدة تقارير وطنية للتنمية البشرية NHDRs، صادرة حديثًا، بما فيها تقارير كل من ألبانيا والسلفادور والمكسيك، على تبعات التنمية على الانتقال. وفي بلدان أخرى، أخذت التقارير الوطنية للتنمية البشرية في الاعتبار كيفية تأثير قابلية التحرُك على جوانب منتقاة للتنمية، على سبيل المثال: دور المجتمع المدني (في مصر)، والتنمية الريفية (في أوغندا)، والنمو الاقتصادي (في مولدوفا)، والتلاحم الاجتماعي (في ساحل العاج) وعدم المساواة (في الصين).

ويعرِّف التقرير الوطني للتنمية البشرية في المكسيك عدم المساواة باعتبارها أقوى المحددات المتعلقة بتدفقات الهجرة، كما يحدد الحركة بوصفها عاملا يُعدّل من مدى توفر الفرص للآخرين بما فيهم المقيمين. واستنادا على استقصاء العمل الوطني، تبين أن المهاجر المكسيكي المتوسط يتمتع بمستوى من التعليم المدرسي أعلى بقليل من المتوسط، وكذا بمستويات متوسطة من الدخول، ولكنه يأتي من أحد البلديات المُهمشة؛ مما يشير إلى اقتران مجموعة أساسية من القدرات بالافتقار إلى الفرص التي تُعتبر العوامل المحركة الرئيسية. فوجد التقرير أن آثار التنمية البشرية الكلية للهجرة في المكسيك معقدة ومشروطة بسمات المجموعات المختلفة والموارد الخاصة بها؛ مثلا، على الرغم من أن الهجرة تحد غالبا من عدم المساواة في التعليم، خصوصًا بالنسبة للفتيات، فقد تثبط أيضا من عمليات الاستثمار في التعليم العالي بالمجتمعات التي ينزح معظم المهاجرين إلى الخارج بحثا عن الأعمال منخفضة المهارات.

وتأتي رؤى مختلفة من السلفادور، حيث يمثل المهاجرون نسبة 14% من السكان ويتضح أثر الهجرة أكثر على المستوى الكلي. ويبدو أن سرعة الوتيرة الحديثة التي شهدتها الهجرة قد ساهمت في انتقال البلاد إلى اقتصاد الخدمات التي اعتمدت بشدة على التحويلات المالية ومجموعات من الأعمال التجارية الصغيرة المتخصصة في تقديم السلع والخدمات، للمهاجرين وأُسرهم، بما فيها المنتجات ووسائل الاتصال المرتبطة بالوطن. ويشير التقرير إلى أن الهجرة تسمح لبعض الأشخاص الفقراء نسبيًا بالترقي درجة أعلى في قابليتهم على التحرك، وذلك من خلال الروابط التي تصِلهم بالاقتصاد العالمي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP (2000; 2004Aa; 2005a,b; 2006a; 2007c,e; 2008c

الاستثمار جذبت موريشيوس (وهي تحتل حاليًا المرتبة الأولى في أفريقيا طِبقًا لدليل البنك الدولي لإقامة الأعمال) المهاجرين للعودة مرة أخرى إليها؛ أنماط مماثلة كانت في الهند وتركيا، من بين بلدان أخرى.

4.1.4 قابلية التحرُك والإستراتيجيات الإنمائية الوطنية

حتى تاريخنا هذا، لم تعترف في الغالب الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية وإستراتيجيات الحد من الفقر في البلدان الآخذة في النمو بالإمكانات المرتبطة بقابلية التحرُك، ولم تعمل على إدراج ديناميكياتها في عمليات التخطيط والرصد. ويرجع هذا جزئيًا إلى مجموعة أخرى من الأولويات المُلحة التي تواجه هذه البلدان، بدءًا من تحسين أنظمة تقديم الخدمات، ومرورًا ببناء البنية التحتية الأساسية، وانتهاءً بتعزيز النمو على مستوى القاعدة العريضة.

ويُمكن استنباط وجهات النظر، على مستوى البلد الواحد، المرتبطة بالصلات بين قابلية التحرُك والتنمية، من تقارير التنمية البشرية الوطنية. وأبرز النقاط موجزة في المربع 4.5.

للحصول على نظرة متعمقة في العلاقة بين الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية والهجرة في عينة أكبر من البلدان، فوضنا بإجراء دراسة لاستعراض الدور الذي تقوم به الهجرة في الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر PRSs. وهذه الإستراتيجيات هي بيانات عن الأهداف والسياسات الإنمائية، أعدتها البلدان الفقيرة التي غالبًا ما تُهمَل رؤاها في المناقشات المعنية بالهجرة. وهي إستراتجيات مهمة لأنها تنطوي أيضًا على مساهمات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، أو على إقامة الشَراكات معها، وذلك من أجل أن تقوم هذه الإستراتيجيات على التقييمات الكمية وتقييمات المشاركة في الفقر، وتسهم في فهم أولويات الحكومة.[88] كما أنها مهمة لأن الشركاء الدوليين قد التزموا بموازاة مساعداتهم مع هذه الإستراتيجيات الوطنية، نظرًا لأهمية الملكية القُطرية في مجال التنمية.

وحتى الآن، ربما تكون إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs في بنغلاديش هي الأشمل في معالجة مسألة الهجرة وروابطها الإنمائية. كذلك تعكس أحدث إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs لألبانيا، وقيرغيزستان، وسري لانكا، تركيزًا أكبر على القضايا المتصلة بالهجرة. كما تُدرك العديد من البلدان الأفريقية دور التحويلات المالية، ومزايا العودة والهجرة الدائرية للمغتربين ذوى المهارات، وقيمة نقل المعرفة من هؤلاء الأشخاص. وهناك عدة إستراتيجيات تهدف إلى جذب أعضاء الشتات الأثرياء نحو الاستثمار.

كما استند تحليل أسبق حول معاملة الهجرة الدولية في إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs في جزء منه على عدد مرات ذِكر كلمة ‹الهجرة›[89]، ورغم بساطته، فإن هذا المؤشر غير مجدٍ بالمرة. إلا أنه من اللافت للنظر عدم وجود ارتباط كبير، في إستراتيجيات الحد من الفقر، بين عدد مرات الإشارة إلى الهجرة، وبين مختلف التدابير المرتبطة بأهميتها الممكنة في مجال التنمية الوطنية، مثل: حصة السكان الذين يعيشون في الخارج، وحجم التحويلات المالية، ومعدل إضفاء الطابع الحضري.[90]

ووضعت إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs مجموعة

واسعة من المبادرات السياسية المتعلقة بالهجرة، على الرغم من أن هذه غالبًا لا تعتمد صراحة على تحليل مسبق. ففي كثير من الحالات، يكون الوضع المعرفي حول العلاقة بين المبادرة المقترحة والأثر الإنمائي المتوقع ضعيفا؛ مما يؤكد على أهمية تطوير البيانات والتحليلات.

وبشكل عام، يبدو أن إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs تعترف بمدى تعقيد الهجرة الدولية، وتقر بكل من مزاياها - أي فرص التنمية والحد من الفقر - وآثارها السلبية المحتملة. ويميل البعض إلى التأكيد على الجانب الإيجابي- على سبيل المثال، تعبر أحدث إستراتيجيات الحد من الفقر PRSs في إثيوبيا، ونيبال، والسنغال وأوزبكستان، عن الهجرة النازحة باعتبارها فرصة، دون الإشارة إلى الجوانب السلبية المحتملة. وتؤكد أحدث الإستراتيجيات على دور التحويلات المالية، ومنها إستراتيجيات بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليبيريا، وباكستان، وتيمور الشرقية، وأوزبكستان.

وتُحدد عدة إستراتيجيات السياسات المعنية بالهجرة؛ فنستطيع أن نميز بين السياسات التي توصف وصفًا عامًا بأنها 'استباقية أو تيسيرية'، وتلك التي ترتكز على«التنظيم أو الرقابة»(الجدول 4.1). وتظهر في كثير من الأحيان مكافحة الاتجار في البشر، ومنع الهجرة غير النظامية، وتحديث وتعزيز خدمات الهجرة الوافدة والجمارك. ومن المدهش أن بعض هذه السياسات تحاكي تلك التي تُروج لها حكومات الدول الغنية.

وإيجازا لما تقدم، على الرغم من أن إطار إستراتيجية الحد من الفقر PRS لم يكن معدًا على النحو الملائم لمعالجة السياسات المعنية بالهجرة دون غيرها، فإنه قد يشكل أداة مفيدة لدمج قضايا الهجرة والتنمية. ومن أجل وضع هذا البعد بأسلوب ملائم في إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية، يجب القيام باستثمارات في مجال البيانات والتحليلات وفي مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة. ويتناول الفصل الخامس الحديث باستفاضة عن هذه التحديات.

4.2 الآثار على أماكن المقصد

غالبا ما تُسهب المناقشات حول الهجرة في الحديث عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية على بلدان المقصد الغنية. وقد عمد هذا التقرير إلى السعي لتصحيح هذا الخلل؛ عن طريق البدء بالمهاجرين وأسرهم، ثم التركيز على الأماكن التي جاءوا منها. بيد أن ذلك لا يعني أن الآثار على الأشخاص في مجتمعات المقصد غير مهمة.

ففي كثير من البلدان المتقدمة، ارتفعت النسبة المئوية للمهاجرين من إجمالي عدد السكان سريعًا على مدار السنوات الخمسين الماضية. ومن المقدر الآن أن تصل النسب إلى أرقام زوجية في أكثر من اثني عشر بلدًا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.[91]

وكما أُلمح إليه في الفصل الثاني، تبين بالتفصيل في جدول الإحصاءات (أ)، أن أعلى الحصص في أوقيانوسيا (16%)- التي تضم أستراليا ونيوزيلندا، بينما تبلغ حصة أمريكا الشمالية (13%)، أما أوروبا فحصتها (8%). وتتراوح الحصص ما بين 1% و2% فقط في المناطق الثلاث الرئيسية الآخذة في النمو في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد سُجلت أعلى حصص للمهاجرين على مستوى البلدان في دول مجلس التعاون الخليجي، وجنوب شرق آسيا، بما فيها 63% في قطر، و56% في الإمارات العربية المتحدة، و47% في الكويت و40% في هونغ كونغ (الصين). وتُعتبر الآثار الحقيقية والمتصورة للهجرة الوافدة ذات أهمية بالغة، ولا تقل عنها أهمية، حقيقة أن هذه التصورات تُشكل المناخ السياسي الذي تُناقش وتُحدد فيه عمليات الإصلاح السياسي.

ونبدأ في هذا الجزء باستعراض الآثار الاقتصادية للهجرة الوافدة بوجه عام، ثم نولي تركيزًا أكثر تحديدًا على سوق العمل والآثار المالية. ولكل أثرٍ من هذه الآثار ثمة قضايا هامة بشأن أشكال التوزيع- في حين أن هناك مكاسب إجمالية، وهذه لا تُوزع بالتساوي.

4.2.1 مجموع الآثار الاقتصادية

لطالما دار النقاش حول أثر الهجرة على مجموع معدلات النمو في بلدان المقصد، بيد أنه من الصعب القياس الدقيق لمثل هذا الأثر. والمتطلبات المتعلقة بالبيانات والتعقيدات المنهجية، بما فيها الحاجة إلى تفنيد الآثار المباشرة وغير المباشرة وتحديد توقيتاتها، جميعها تُمثل تحدياتٍ (انظر المربع 1.1).

وتتنبأ النظرية الاقتصادية بضرورة توفّر مجموعة هامة من المكاسب الناجمة عن الحركة، تعود على كل من المتحركين وبلدان المقصد. وعلى غرار التجارة

الجدول (4.1) تعترف إستراتيجيات الحد من الفقر بالآثار المتعددة للهجرة

تدابير السياسات الموجهة نحو الهجرة الدولية في إستراتيجيات الحد من الفقر، 2000-2008

تفاعلي/تيسيري	عدد البلدان	تفاعلي/تيسيري	عدد البلدان	تنظيم/رقابة	عدد البلدان
تصدير العمالة	10	تيسير التحويلات المالية	9	مكافحة الاتجار بالبشر	19
تشجيع هجرة الإناث	1	تشجيع القنوات القانونية للتحويلات المالية	3	تحديث الجمارك	18
تعزيز قابلية التنقل بين الطلاب	3	إشراك جماعات الشتات	17	تعزيز الرقابة على الحدود	17
توقيع الاتفاقات الثنائية	9	تعزيز الاستثمار بين جماعات الشتات	8	مكافحة الهجرة غير الشرعية	12
النهوض بأوضاع العمالة في الخارج	6	استيراد المهارات	4	تعزيز عودة اللاجئين	10
التدريب قبل الرحيل	6	المشاركة في البرامج التعاونية الإقليمية	8	معاملة «هجرة العقول»	9
إعداد خدمات قنصلية	3	تعزيز المزيد من البحوث وأعمال الرصد	8	دعم العودة	7
تنظيم قطاع التوظيف	2	بناء قدرة مؤسسية	5	توقيع الاتفاقات لإعادة الدخول	2
تيسير قابلية تحويل المعاشات	2	مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بين المهاجرين	7		
تعزيز دمج اللاجئين	7	إعادة دمج ضحايا الاتجار بالبشر	5		

المصدر: تم تعديله من بلاك وسبورد Black and Sword (2009)
ملحوظة: روجعت 84 إستراتيجية من إستراتيجيات الحد من الفقر

من الممكن أن يوفر المهاجرون المزيد من المزايا الاقتصادية، ومنها معدلات أعلى من الابتكار

الدولية، يُعزى ذلك إلى أن الهجرة تسمح للأشخاص بالتخصص والاستفادة من نقاط القوة النسبية لهم. ويرجع النصيب الأكبر من المكاسب إلى الأفراد من المُتحركين. ولكن بعض هذه المكاسب تذهب إلى المقيمين في مكان المقصد. وكذا لمن هم في مكان الأصل؛ وذلك عبر التدفقات المالية وغيرها من التدفقات الأخرى. وفي الأبحاث الداعمة لهذا التقرير - التي أُجريت بتفويض- أشارت التقديرات المُستخدَمة في نموذج التوازن العام، والمعني بالاقتصاد العالمي، إلى أن بلدان المقصد ستحصل على خُمس المكاسب، من زيادة قدرها 5% في عدد المهاجرين في البلدان المتقدمة، وهي النسبة التي تصل إلى 190 مليار دولار أمريكي.[92]

واستكمالا لاستعراضنا للدراسات الجارية على مستوى البلدان، فوضنا بإجراء بحث لوضع مجموعة جديدة من البيانات تتعلق بتدفقات الهجرة وحصيلتها، بما في ذلك بيانات سنوية بشأن طبيعة العمل، وساعات العمل، وتراكم رأس المال، والتغييرات الطارئة على قوانين الهجرة الوافدة، في أربعة عشر بلدًا من بلدان المقصد التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأربعة وسبعين بلدًا من بلدان الأصل، وذلك في كل عام على مدار الفترة ما بين عامي 1980 و2005.[93] وأوضح بحثنا أن الهجرة الوافدة تزيد من نسبة العمل، مع انعدام الدليل على وجود تضييق على السكان المحليين؛ وكذلك الاستجابة النشِطة للاستثمار. تدُل هذه النتائج على أن النمو السكاني الناتج عن الهجرة يُزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد الواحد على المدى القصير، بنسبة واحد إلى واحد (بمعنى أن زيادة 1% من السكان بسبب الهجرة يقابلها زيادة 1% في الناتج المحلي الإجمالي). وتعتبر هذه النتيجة منطقية بما أنه، في معظم الأمثلة، تكون تدفقات الهجرة ما هي إلا جزءًا من نقطة مئوية من القوى العاملة بالبلد المستقبل. علاوة على ذلك، تكون هذه التدفقات قابلة إلى حد كبير للتوقع، مما يعني ضمناً أن التكيف التام مع مستويات الاستثمار للفرد الواحد يعتبر أمرًا معقولا، حتى وإن كان على المدى القصير.

وظهرت على مستوى البلد الواحد، على الأقل في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، نتائج مشابهة، تتمثل في زيادة الهجرة، لها آثار متعادلة أو إيجابية طفيفة على معدل دخل الفرد. على سبيل المثال؛ تشير نماذج المحاكاة، التي تلت انضمام عدد من البلدان إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2004، إلى أن مستويات الإنتاج بالمملكة المتحدة وأيرلندا، التي سمحت بتدفقات وافدة واسعة النطاق من الدول الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية، سوف تُمثل زيادة بنسبة تتراوح بين 0.5% و1.5% بعد مرور حوالي عَقد من الزمن.[94] وفي البلدان التي يمثل المهاجرون فيها حصة أكبر كثيرًا من السكان والقوى العاملة - مثل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) - من المتوقع أن تكون الإسهامات المُجمعة على مستوى القطاعات في الاقتصاد أكبر هي الأخرى، ولكن لسوء الحظ لا يتوفر التحليل التجريبي التفصيلي في هذا الصدد.

كما أنه من الممكن أن يوفر المهاجرون المزيد من المزايا الاقتصادية، ومنها معدلات أعلى من الابتكار. والجدير بالذكر أنه من الممكن إرجاع المكاسب الإنتاجية، في العديد من أماكن المقصد، إلى الإسهامات التي يقدمها الطلاب والعلماء الأجانب للقاعدة المعرفية. وتشير البيانات، الصادرة عن الولايات المتحدة، أنه أثناء الفترة ما بين عامي 1950 و2000، عزز المهاجرون ذوو المهارات العالية من الابتكارات، إذ حققت نسبة الارتفاع، البالغة 1.3% في حصة خريجي الجامعات من المهاجرين، زيادة في عدد براءات الاختراعات الصادرة للفرد بنسبة هائلة بلغت 15%، مع إسهامات ملحوظة لخريجي مجالات العلوم والهندسة، وذلك بدون أدنى أثر سلبي على النشاط الابتكاري للسكان المحليين.[95]

وتتنافس البلدان صراحة في مجال المواهب على المستوى العالمي، ومن ثم؛ تتفاوت حصة الخريجين بين المهاجرين.[96] وطالما استطاعت الولايات المتحدة، على وجه التحديد، أن تجذب مواهب المهاجرين من خلال جودة جامعاتها، والبنية التحتية لبحوثها، ومزايا قواعدها الداعمة المرتبطة ببراءات الاختراع.[97] أما في أيرلندا والمملكة المتحدة، فتتعدى حصة المهاجرين الحاصلين على تعليمٍ عالٍ نسبة 30%، فيما تقل في النمسا وإيطاليا وبولنداً عن 15%.[98] وأبلت البلدان، التي توفر أنظمة دخول أكثر مرونة، وفرصًا طويلة المدى تبشر بوعود أكثر، بلاءً حسنًا في جذب الأشخاص ذوي المهارات، بينما كان للقيود المفروضة على مدة الإقامة، والشروط المتعلقة بتأشيرة الدخول، وبتطور المستقبل المهني - كما هو الحال في ألمانيا على سبيل المثال- وضع استيعابي محدود؛ مما أدى إلى إجراء مناقشات حول ما يُعرف بالبطاقة الزرقاء أو تصريح العمل الممتد ليشمل دول الاتحاد الأوروبي، وهي الفكرة التي حصلت على دعم أولي من البرلمان الأوروبي وموافقة المجلس الأوروبي.[99]

تتمتع كل من سنغافورة، وهونغ كونغ (الصين) بسياسات ترحب صراحةً بالمهنيين الأجانب من ذوي المهارات العالية، وتتراوح هذه السياسات بين السماح للمهاجرين الوافدين بأن يأتوا بأُسرِهم، من خلال تيسير الإقامة الدائمة بعد مرور فترات انتظار محددة (عامين بالنسبة لسنغافورة وسبعة أعوام لهونغ كونغ [الصين])، وخيار الحصول على جنسية البلد.[100]

ومن الممكن وضع برامج لجذب العمالة الماهرة باستخدام نهج عام قائم على النقاط، وهو النهج الذي يرتبط باختبارات سوق العمل، أو متطلبات صاحب العمل، أو الأمرين معًا (الفصل الثاني)، إلا أنه من الصعب تطبيق نهج تخطيط مركزي يُعنى

«بالقوة العاملة»، خصوصًا في مواجهة التغييرات الهيكلية والهِزات الاقتصادية. وطالما استخدمت حكومات المقصد الخطط القائمة على النقاط، التي تتمتع بالبساطة، لصالح المهاجرين ذوي المهارات العالية، أو لجذب العمالة للوظائف التي يعاني سوق العمل الوطني عجزًا فيها، كما هو الحال في برنامج هجرة العمالة الماهرة الخاص بأستراليا.

تستطيع الهجرة تحفيز التوظيف والأعمال المحلية، غير أن آثار هذا الوضع قد تتحدد بالسياق الموجودة فيه. ويؤثر المهاجرون أيضًا على مستوى طلب المستهلك وتركيبته، على سبيل المثال، قد يفضل المهاجر السلع التي تتصل بالوطن، ولاسيما السلع والخدمات المحلية المتوفرة، والقريبة إلى منزله وعمله. وجدت دراستنا - التي أُجريت بتفويض، والخاصة بهذه الآثار - في كاليفورنيا، دليلا يشير إلى الارتباط الإيجابي بين تدفق المهاجرين الوافدين خلال العَقد الأخير السابق للقرن الحادي والعشرين في أماكن معينة (وهي الأماكن المنتقاة لتحديد المجموع المحتمل من العملاء لشركات مختلفة)، وبين ارتفاع معدل نمو العمل في بعض القطاعات، خصوصًا في قطاع الخدمات التعليمية. أما فيما يتعلق بأثر ذلك على تركيبة الطلب فقد جاء مُختلطًا، إذ ارتبطت حصة أكبر من المهاجرين بالقليل من الشركات الصغيرة، وبمَحَال مستقلة للبيع بالتجزئة، وارتبطت، في الوقت نفسه، بالمزيد من بائعي التجزئة الكِبار ممن يقدمون التخفيضات على بضائعهم. في الوقت ذاته، وكما هو متوقع، وجدت الدراسة ارتباط زيادة الهجرة بزيادة التنوع العِرقي للمطاعم.[101]

4.2.2 آثار سوق العمل

يدور الجدل حول آثار الهجرة على العمل والأجور في بلد المقصد، خصوصًا لهؤلاء الحاصلين على مستويات منخفضة من التعليم الرسمي. وتبين استطلاعات الرأي العام ظهور بواعث قلق ملحوظة تتعلق بخفض الهجرة لمعدلات الأجور.[102] وقد جرى نقاش أكاديمي قوي حول هذا الموضوع، على نحو ملحوظ، في الولايات المتحدة. بيد أنه من المثير للدهشة أن معظم الدراسات التجريبية التي جرت في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خرجت باستنتاجات مماثلة، ألا وهي أن الأثر الإجمالي للهجرة الوافدة على أجور العمال المحليين قد يكون إيجابيًا أو سلبيًا، ولكنه إلى حد ما أثر صغير على الأمدين القصير والطويل.[103] وفي أوروبا، وجدت كل من الدراسات المتعددة البلدان، والأحادية البلدان، أنه ما من أثر للهجرة على متوسط أجور الأشخاص المحليين، وإذا وجد فهو أثر طفيف.[104]

في نفس الوقت، ينبغي الاعتراف بأن استجابة معدلات الأجور للهجرة الوافدة لا يرجّح أنها موزعة توزيعًا متساويًا بين العمال كافة، وسوف يتضح ذلك أكثر عندما يتنافس المواليد محليًا مع المهاجرين الوافدين. وأوضح النقاش الدائر أن الأمر لا يتعلق بعدد المهاجرين فحسب، ولكن أيضًا بمزيج من مهاراتهم، فنوع المهارات التي يأتي بها المهاجرون تؤثر أحيانا، بطرق عديدة، على الأجور الممنوحة، وفرص العمل المتاحة لشرائح مختلفة من السكان المحليين. وإذا ما تكاملت مهارات العمال المهاجرين مع مهارات العمال من المواليد محليًا؛ عندئذ سيستفيد الفريقان.[105] أما إذا تماثلت المهارات تمامًا؛ ففي هذه الحالة، ستحتدم المنافسة لتؤدي إلى إمكانية تعرُض العمال من المواليد المحليين للخسارة. لكن هذا الاستنتاج ليس محتومًا: فأحيانًا تختلط النتائج في ظل وجود بعض الرابحين والخاسرين في كلا المجموعتين. وتقييم هذه الآثار يثير الإشكاليات، وذلك لصعوبة قياس الدرجة التي تتكامل فيها مهارات المجموعات المختلفة، أو تستبدل مكان بعضها البعض، عبر الحدود الدولية تحديدًا.[106]

مثال يسترعى الانتباه على القدرة التكميلية هو كيفية استطاعة المهاجرين تسهيل مشاركة أعلى للمواليد محليًا من الإناث في القوى العاملة.[107] فإن توفر الرعاية منخفضة التكلفة للأطفال من شأنه أن يحرر الأمهات الشابات ليمكنهن من الخروج وإيجاد عمل. وتتوافق الآراء في المؤلفات، الصادرة في هذا الصدد، حول هجرة العمالة منخفضة المهارات عمومًا، ومدى تكميلها للعمالة المحلية في أوروبا.[108] قد يظهر ذلك جزئيًا لأن المهاجرين يتمتعون بقابلية أكبر على الحركة من العمال من المواليد محليًا، ومثال على ذلك إيطاليا.[109] والأكثر أهمية من ذلك، أن المهاجرين غالبًا ما يكونون على استعداد لقبول العمل الذي لم يعد لدى المحليين الاستعداد للقيام به، مثل رعاية الأطفال، والاعتناء بالمسنين (وهو نوع من العمل مطلوب بكثرة في المجتمعات التي بها نسبة كبيرة من كبار السن)، فضلا عن الأعمال المنزلية، وأعمال المطاعم والفنادق، وغيرها من الأعمال في مجال الضيافة.

وكما لوحظ، ثمة متوسط تأثير محدود على الأجر قد يخفي التباين الهام بين أنواع العمال المحليين.

وهنا تجدُر الإشارة إلى وجود مؤلفات تجريبية هائلة حول أثر الهجرة الوافدة على توزيع الأجور في البلدان المتقدمة. ففي الولايات المتحدة، تتراوح تقديرات الأثر على أجور العمالة غير الماهرة بين 9-% و0.6+%.[110] ولايزال المحليون من الحاصلين على مستويات منخفضة من التعليم المدرسي الرسمي يتمتعون بمميزات عن المهاجرين، ليس فقط بسبب اللغة، ولكن أيضًا بسبب المعرفة بالمؤسسات والشبكات والتقنيات المحلية، وهي الأمور التي تُمكنهم من التخصص في المهام التكميلية التي يتقاضون عنها أجورًا أفضل.[111]

وتتسق قابلية الاستبدال المنقوصة، ما بين المهاجرين والعمالة المحلية، مع الدليل الحديث الذي يشير إلى أن

يستطيع المهاجرون تسهيل مشاركة أعلى للمواليد محليًا من الإناث في القوى العاملة

من المهم تناول العوامل القانونية والمؤسسية، وما يتعلق بصياغتها وتطبيقها

العمال الذين يتأثرون تأثرا أكبر بدخول المهاجرين الجدد هم العمال من المهاجرين السابقين، فإنهم يتلقون النصيب الأكبر من الصفعات عند حدوث تعديل في سوق العمل، بما أن القادمين الجدد أول من يتنافسون معهم. ففي المملكة المتحدة مثلا، قد يكون السبب وراء زيادة اختلاف الأجور بين المحليين والمهاجرين بنسبة وصلت إلى 6%، هو المنافسة الضارية التي ظهرت بين المهاجرين مع بواكير القرن الحادي والعشرين.[112]

وفي الوقت الذي يكون فيه الدليل المتعلق بآثار العمل أقل شمولا، تتشابه في إطاره الأنماط. فلم تُقِم التحقيقات التفصيلية علاقة مُنظّمة بين الهجرة الوافدة والبطالة، ويُعزى ذلك، جزئيا، لتقسيم سوق العمل حيث يقبل المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة بالأعمال الأقل جذبًا للمحليين؛ مما يُمكِّن المجموعة الأخيرة من الانتقال إلى قطاعات وفرص عمل أخرى. فضلا عن ذلك، لم ينجم عن التدفقات الوافدة الهائلة في أيرلندا والمملكة المتحدة، والمرتبطة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أي تنحية للعمالة المحلية، أو زيادة في معدلات البطالة. ومن ثم تدعم التجارب الحديثة في أوروبا فكرة أن العمالة المهاجرة لا تشكل أثرًا كبيرًا على عمل المحليين. وخلُصت دراسة أوروبية إلى أن زيادة تُقدر بعشرة بالمائة في حصة المهاجرين، من إجمالي فرص العمل، من شأنها أن تقلل من فرص عمل المقيمين بنسبة تتراوح بين 0.2% و0.7%.[113]

ويجب تفسير هذه النتائج ذات الطابع الاقتصادي الإحصائي في ضوء الدليل المتوفر حول عيوب سوق العمل ذات الصلة بالمهاجرين، التي استعرضها الفصل الثالث. وهنا من المهم تناول العوامل القانونية والمؤسسية، وما يتعلق بصياغتها وتطبيقها. وإذا ما وقعت العمالة المهاجرة ضمن إطار الترتيبات الرسمية التي تحمي الأجور وأوضاع العمل؛ فسوف يلي ذلك تباعًا منافسة غير عادلة مع العمالة من المواليد المحليين. ومن الممكن أيضًا توقع نتيجة مشابهة، في الحالات التي يُستثنى فيها الأشخاص من النقابات أو حيث يكون تطبيق اللوائح ضعيفًا. وحتى في البلدان المتمتعة بأسواق عمل تخضع للوائح مُنظمة تنظيما جيدًا، غالبًا ما «لا يخضع للمراقبة» العمال بلا وضع نظامي - ويتضح ذلك في حادثة غرق جامعي الحلزونيات البحرية من الصينيين في خليج موركامب بالمملكة المتحدة، وهي حالة شهيرة تنُم عن مدى الافتقار إلى تطبيق معايير الصحة والسلامة. كما وجد بحث بريطاني حديث أن المزيد من الاتجاهات الهيكلية العامة، ولاسيما الاستخدام المتزايد لعقود الوكالات المعنية بالعمالة (المؤقتة)، والمرتبطة بحقوق أقل للعاملين، إنما تُمثل عوامل هامة تُشكل حجم رواتب العمال المهاجرين وأوضاع عملهم. والجدير بالذكر، أن ثمة دليلا مُتسع النطاق يشير إلى انخفاض الأجور - عن الحد الأدنى القانوني - وخصوصًا بين المهاجرين الأصغر سنًا.[114]

من النادر توفر دليل تجريبي على آثار الهجرة الوافدة على سوق العمل، ذلك ما بين الاقتصادات الناشئة والآخذة في النمو. وفي دراسة حديثة لتايلاند، تناولت ما إذا كانت الأماكن التي يتركز فيها أعداد أكبر من المهاجرين هي الأقل أجورًا، وجدت أن زيادة قدرها 10% من المهاجرين قللت من أجور المحليين التايلانديين بنسبة تصل إلى 0.2%، ولكنها لم تحد من فرص العمل، أو من الهجرة الداخلية.[115] وفي دراسات تحاكي تلك التي جرت على هونغ كونغ (الصين)، تبين أنه حتى مع الزيادات الكبرى في نسبة المهاجرين الوافدين الجدد (زيادة بنسبة 40%) سوف تقل الرواتب بنسبة لا تزيد عن 1%.[116] وإذا لم يستطع المهاجرون إيجاد وظائف إلا في سوق العمل غير الرسمي؛ فإن وصولهم سيكون له بالضرورة أثر أكبر على المحليين ممن يعملون في هذا السوق. وفي العديد من البلدان الآخذة في النمو يكون العمل غير الرسمي واسع الانتشار وبالتالي من المُرجح أن ينضم المهاجرون إلى جزء كبير قائم بالفعل في السوق.

4.2.3 سرعة إضفاء الطابع الحضري

قد يفرض النمو الحضري السريع، الذي قد يرجع جزئيًا إلى الهجرة الداخلية، تحديات عِظام. فحين ينجذب الأشخاص إلى الفرص الأفضل المتوفرة في المُدن، قد تقع الخدمات ووسائل الترفيه المحلية، في واقع الأمر، تحت وطأة الضغط الشديد. ومن الممكن رؤية ذلك في مُدن كبيرة، مثل كالكتا ولاجوس، وكذلك المدن متوسطة الحجم ذات الكثافة العددية الضخمة من كولومبو... إلى غواياكيل... إلى نيروبي. وينتهي الحال بالكثير من القادمين الجدد وأُسرِهم، في البلدان الآخذة في النمو، في الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية، التي تقع في المعتاد على أطراف المدن الكبيرة. وغالبًا ما يواجه المقيمون في هذه المناطق التكاليف المرتفعة للخدمات، كما أنهم قد يتعرضون لمخاطر، مثل: الفيضانات، والانهيارات الأرضية، ناهيك عن مناوشات السلطات، وكذا العنف، أو السرقة، أو الابتزاز على يد المجرمين.

عندما يدفع الانخفاض في مستويات المعيشة، وتؤدي ضعف الخدمات الداعمة في أماكن الأصل إلى الحركة، فإن معدل الهجرة إلى المراكز الحضرية من الممكن أن يتعدى معدل الطلب على العمالة ومستوى الخدمات المتوفرة بهذه الأماكن.[117] وفي ظل هذه الظروف، تتجسد النتيجة في قدر كبير من البطالة والعمالة غير الكافية على المستوى الهيكلي. علاوة على ذلك، حيثما تكون السلطات المحلية غير مستعدة الاستعداد الملائم للتعامل مع النمو السكاني، بل تواجه معوقات مؤسسية ومالية ضخمة، تكون النتيجة المحتملة هي الزيادة السريعة في تفاوت مستويات الدخول، ومستوى خير البشر، وتقسيم المدينة إلى مناطق تكون الحياة

فيها مزدهرة وآمنة، نسبيًا، وتتمتع بخدمات جيدة، ومناطق أخرى «محظور دخولها» حيث تنهار الأوضاع المعيشية. وفي المقابل، عندما ينجذب الأشخاص إلى المدن بسبب فرص العمل، فمن المحتمل أن يجنوا الفوائد الصافية حيث إن تركيز الأفكار والمواهب ورأس المال، جميعها أمور تؤدي إلى آثار إيجابية على الغير، وهو الوضع الذي شهدته، على سبيل المثال، جمهورية كوريا.[118]

وهذه الحالات المتناقضة تلقي بالضوء على أهمية الحوكمة الحضرية الجيدة، التي يمكن تعريفها على أنها مجموع الطرائق الكثيرة التي يخطط بها الأفراد والمؤسسات - العامة والخاصة - حياة المدينة ويديرونها بها. ومن بين الجوانب الأكثر أهمية والمتعلقة بالحوكمة الحضرية الخاصة بالمهاجرين، الموارد المالية المناسبة التي يتعين غالبًا أن تولدها الضرائب المحلية، وسياسات التسعير المُنصفة، للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية، وتقديم الخدمات إلى المناطق التي يعيش فيها المهاجرون، والتنظيم المنصف للقطاع غير الرسمي، وبسط الخدمات التعليمية لمجموعات المهاجرين ودعمها (مثل فصول اللغة)، فضلا عن قضية المساءلة من خلال بعض الآليات - كالتمثيل في السلطات المحلية، ونشر معايير الأداء الخاصة بالخدمات الأساسية والمراجعة المستقلة المنتظمة للحسابات البلدية ونشرها.

ومن جهة أخرى، يوفر البحث الميداني نظرة فاحصة في كيفية تعامل سلطات المدن مع تدفقات الأشخاص، وكذا التحديات الأعم المتعلقة بالفقر في الحضر. وتشير النتائج إلى أن كل من اللامركزية، وإضفاء الطابع الديمقراطي، هي أمور قد تسمح للفقراء بالمزيد من الفرص؛ كي يستطيعوا تحقيق مكاسب متزايدة وجمعها، وذلك على الأقل في مجال لتوفير البنية التحتية.[119] إن مسألة أن يكون لك رأي، وأن تجعل الآخرين ينصتون إلى هذا الرأي، وهو أمر قد أثبت فاعليته فيما يخص حماية الفقراء من أسوأ التجاوزات للحوكمة السيئة، خصوصًا الممارسات المرتبطة بالمناوشات، والقضاء على التُجار غير الرسميين.[120] وتتردد أراء واضحة لأمارتيا سين Amartya Sen تتعلق بالآثار الإيجابية للعمليات الديمقراطية وحرية الصحافة.[121]

لكن من الواضح أن بعض الحكومات البلدية قد سيطرت على الأمر سيطرة مطلقة؛ مما أثار تداعيات سلبية على المهاجرين، مثال على ذلك: كشف استعراض - أُجري بتفويض من أجل هذا التقرير - لتجارب ذات طابع حضري في آسيا - أن عددًا من الحكومات مازالت تتبع السياسات الرامية إلى الإبطاء من سرعة الهجرة الداخلية. كما اتضح أن عدة بلدان قد أزالت المناطق العشوائية بالقوة لتدفع الفقراء إلى الأراضي المحيطة بتلك المناطق العشوائية، والخالية من الخدمات.[122] ففي مدينة دكا ببنغلادش أزالت السلطات حوالي تسعة وعشرين منطقة عشوائية، كانت مأوى لحوالي 60,000 شخص، وذلك في أوائل عام 2007. أما في مدينة جاكرتا بإندونيسيا فتتطلب سياسة «المدينة المغلقة» من المهاجرين تقديم دليل على العمل والسكن؛ مما يجعل من الصعب عليهم الحصول على صفة قانونية للبقاء، في الوقت الذي صدر فيه قانون في شهر سبتمبر/ أيلول من عام 2007 يجعل من الإقامة في الأماكن العشوائية الواقعة على ضفاف النهر والطرق السريعة أمراً غير قانوني. وقد يؤدي أحيانًا هذا النوع من التدخلات إلى حالة من القلاقل، كما هو الحال، على سبيل المثال، في بنغلادش بعد عمليات الإخلاء التي تمت في منطقة أجرجون وغيرها من الأماكن الأخرى.[123] ويبدو أن عمليات الإخلاء الجماعي تحدث أكثر في ظل ضعف الديمقراطية والمساءلة، كما حدث على سبيل المثال عند إخلاء الأحياء الفقيرة حول مدينة هراري في زمبابوي أثناء مظاهرات عام 2005.

والنقطة الأخيرة هي أن في أوروبا والولايات المتحدة وكذلك جنوب أفريقيا على سبيل المثال، ثمة تصورات شعبية بين السكان المحليين تربط بين المهاجرين وارتفاع الأسعار في بعض الأسواق الخاصة، مثل سوق استئجار المنازل. وعلى حد علمنا، فما من دراسات توصلت إلى وجود مثل هذا الأثر.

4.2.4 الآثار المالية

ثمة قياس شائع لأثر الهجرة، على الرغم من أنه ليس بالضرورة ما يعكس الآثار الاقتصادية والاجتماعية الفعلية للهجرة، وهو فهم التغييرات التي تحدثها الهجرة للوضع المالي الخاص بالحكومة.[124] وغالبًا ما يتشارك الأشخاص من جميع الأطياف السياسية، في بواعث القلق المتعلقة بأثر الهجرة على حالة الرفاهة، ويشير تحليلنا للاستقصاء الاجتماعي الأوروبي لعام 2002 إلى أن حوالي 50% من سكان المنطقة ينتابهم القلق مما يمثله المهاجرون من عبءٍ مالي خالص، مع ظهور الجزء الأكبر من هذا القلق بين الفئة الأقل تعليمًا أو الأكبر سنًا أو العاطلين أو كل تلك الفئات مجتمعة. ويحتدم القلق في جمهورية التشيك، واليونان، والمجر، وأيرلندا، فيما يقل كثيرًا في إيطاليا ولكسمبرغ، والبرتغال، والسويد. وينتاب بعض الأشخاص القلق بشأن زيادة التكاليف والبعض الآخر بشأن الاستدامة في مواجهة ضعف التلاحم الاجتماعي. وسعت بعض الحكومات للتعامل مع تلك الأمور المثيرة للقلق من خلال تحديد فترات انتظار أمام المهاجرين حتى يصيروا مؤهلين لتلقّي فوائد الرفاهة، كما هو الحال في أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، على سبيل المثال.

هل يتلقى المهاجرون «أكثر مما يعطون» أم العكس صحيح؟ إنها لقضية مثيرة للجدل، بل قضية نعتقد

غالبًا ما يتشارك الأشخاص، من جميع الأطياف السياسية، في بواعث القلق المتعلقة بأثر الهجرة على حالة الرفاهة

المهاجر الذي يذهب طفله إلى مدرسة حكومية قد يقوم أيضًا بخدمات لرعاية الأطفال، ميسّرًا بذلك دخول امرأة ذات مهارات عالية إلى القوى العاملة، وكلاهما - المهاجر والمرأة - من مولي الضرائب

بأنها حشدت انتباهًا غير مبرر. بالإضافة إلى ذلك، فإن تقدير حجم استخدام المهاجرين للخدمات العامة أمر محفوف بصعوبات في القياس، فيما يضيف احتساب التعويضات المتمثلة في مساهمات المهاجرين الضريبية جانبًا آخرًا من التعقيد. فالمهاجر الذي يذهب طفله إلى مدرسة حكومية قد يقوم أيضًا بخدمات لرعاية الأطفال، ميسّرًا بذلك دخول امرأة عالية المهارات إلى القوى العاملة، وكلاهما - أي المهاجر والمرأة - من مولي الضرائب.

وفي الواقع العملي، هناك اختلاف كبير بين البلدان في نسبة فوائد الرفاهة وسخائها، أضف إلى ذلك أهلية المهاجرين لتلقيها. وتوصلت دراسات، جرت في الولايات المتحدة، التي لديها مستويات منخفضة من المزايا مع أنها بلد ثرية، إلى مجموعة من التقديرات، غير أن الصورة العامة متسقة؛ فغالبا ما يولّد الجيل الأول من المهاجرين تكاليف مالية خالصة، فيما تعمل الأجيال التالية على إنتاج فوائض مالية[125] كبرى. في الوقت ذاته، قد لا تتماشى الضرائب التي يدفعها المهاجرون مع مستويات الخدمات التي توفرها الحكومة لهم، وخاصة حيث يكون العدد المحسوب للمهاجرين أقل من العدد الفعلي؛ وحيثما تجري التحويلات المالية للسلطات المحلية على أساس الفرد الواحد، أو على أساس الاحتياجات، قد تكون المحليات - التي تواجه الأعباء الأكبر في تقديم الخدمات الأساسية للمهاجرين - مفتقرة أيضًا إلى الموارد الكافية للقيام بتلك الأمور.

وتتحمل الحكومة المحلية - في العادة - حصة كبيرة من إجمالي إنفاق الحكومة، وغالبًا ما يقع على كاهلها عبء تمويل الخدمات الأساسية، بما فيها الخدمات الخاصة بالمهاجرين. فوفقًا لصندوق النقد الدولي،[126] تتراوح حصة إنفاق السلطات شبه الوطنية في البلدان المتقدمة ما بين 63% في الدانمرك ، و6% في اليونان، وتُمثل هذه الحصة أهمية ملحوظة في عدد من بلدان المقصد الرئيسية الأخرى، منها الاتحاد الروسي (51%)، وجنوب أفريقيا (47%)، ولكن هناك استثناءات، مثل تايلاند، التي تنخفض حصتها لما يقل عن 15%. من ثم؛ بناءً على هيكل المالية العامة ، قد يفرض المهاجرون تكاليف مالية صافية على جهاز من أجهزة الحكومة، في الوقت الذي يساهموا مساهمة خالصة في العائد الإجمالي العام. مثال على ذلك؛ قد تتركز تكاليف توفير الخدمات التعليمية والصحية - التي قد تتضمن بعض البرامج الخاصة، مثل دورات تعليم اللغة - على السلطات المحلية، ذلك فيما تتلقى الحكومة المركزية الضرائب على الدخل.

ويبدو أن القلق المتعلق بالأمور المالية، في الولايات المتحدة، يؤثر على الخيارات التفضيلية لسياسات الهجرة الوافدة للمجموعات المختلفة؛ فقد وجدت إحدى الدراسات أن المحليين يفضلون الحد من تدفقات الهجرة النازحة، ذلك إذا كانوا يعيشون في ولايات بها مجموعات كبرى من المهاجرين، حيث تتوفر للمهاجرين فوائد رفاهة سخية.[127] وينتشر هذا الرأي أعلى انتشار بين المحليين ممن لديهم إمكانية أعلى لتوليد الدخل، والذين يكونون، غالبا، ضمن شرائح ضريبية أعلى؛ وجاءت نتائج مماثلة باستخدام عينة أجريت على ما يزيد عن عشرين بلدًا في أوروبا.[128]

يرتبط المهاجرون ذوو المهارات المنخفضة، واللاجئون، ومن يدخلون بموجب برامج إعادة جمع شمل الأسرة، في البلدان ذات الأنظمة الضريبية التصاعدية وفوائد الرفاهة، بتكاليف مالية صافية أعلى. ويبدو المهاجرون في بعض البلدان الأوروبية، بعدما يصبحون جزءا من خصائصها الديمغرافية، أكثر اعتمادًا على برامج الرفاهة من المحليين، ولكن هذا ليس بالطبع الحال في جميع البلدان.[129] ومن الممكن هنا إرجاع الاختلاف على الأقل جزئيًا إلى السخاء النسبي لأنظمة الرفاهة.

وخلال فترة الكساد، التي شهدها عام 2009/2008، قد يُتوقع أن تفرض الزيادة في معدلات البطالة بين أعداد المهاجرين تكاليف إضافية على نظم المالية العامة، غير أن درجة حدوث ذلك عمليًا يظل أمرًا يجب التحقق منه. وستكون العوامل المُحدِدة لذلك في كل بلد هي حصة المهاجرين من العاطلين، وهيكل إعانة البطالة، خصوصًا القواعد المتعلقة بمدى أهلية المهاجر لهذه الإعانات؛ حتى في البلدان ذات أنظمة الرفاهة المتقدمة جدا، قد يكون حصول المهاجرين على الإعانات محدودًا. وتنبّأت دراسة حديثة جرت بين بلدان أوروبية، أنه من المحتمل أن تواجه كل من إستونيا، وفرنسا، ولاتفيا، عبئًا أكبر في المالية العامة نتيجة لتكاليف رفاهة المهاجرين أثناء الكساد الذي يشهده عام 2009، ذلك في الوقت الذي قد تُسجل فيه كل من النمسا، وفنلندا، وألمانيا، وأيرلندا، وأسبانيا، ارتفاعات ملحوظة، ولكن بدرجة أقل.[130] وفي العديد من البلدان الآخذة في النمو، لا تظهر بالطبع قضية التكاليف المالية المتزايدة أثناء فترة الكساد؛ وذلك لأن مزايا الرفاهة ببساطة لا تتوفر لأي شخص كان.

وأحيانًا يشاد بالهجرة باعتبارها حلا للأزمة المالية التي تلوح في الأفق، والمرتبطة بالزيادة السريعة في عدد السكان المسنين في العديد من البلدان المتقدمة (الفصل الثاني)، وهذا ما قد يتطلب من المهاجرين أن يكونوا مساهمين خالصين في النظام المالي قصير الأمد إلى المتوسط، كما تحتاج أيضًا تكاليف الأمد الأطول - عندما يتقاعد المهاجرون - إلى أن تؤخذ في الاعتبار. كلا الأمرين ينطويان على الحاجة إما إلى التوسع المستمر في الهجرة الوافدة، أو - بواقعية أكثر - رفع حجم مساهمات التأمين الاجتماعي وذلك من العدد الزائد في المهاجرين الوافدين العاملين، وفي الوقت نفسه، إدخال التغييرات الهيكلية على تصميم أنظمة التأمين الاجتماعي والتقاعد.

إن الآثار المالية الصافية للهجرة الوافدة ليست كبيرة، سواء كانت آثارًا إيجابية أم سلبية. ومع تجميع الآثار المتنوعة ذات الصلة بالناتج المحلي الإجمالي، تحدد معظم تقديرات الولايات المتحدة وأوروبا الأثر المالي الصافي للهجرة بحوالي ± 1% من الناتج المحلي الإجمالي.[131] فعلى سبيل المثال، الرقم الذي سجلته الولايات المتحدة هو ± 0.65% من الناتج المحلي الإجمالي،[132] فيما تشير هذه التقديرات إلى أن التداعيات المالية المتعلقة بالهجرة يجب أن تُمثِل عاملا هامًا في صياغة السياسات.

وتفرض بعض حكومات المقصد رسومًا إضافية على المهاجرين بحجة أن الأفراد، ممن يتلقون مميزات تفوق الخدمات التي يتمتع بها مولو الضرائب من المحليين، يجب أن تكون مساهمتهم هي الأخرى أكبر. في عام 1995، أدخلت كندا رسم الحق في الإقامة، الذي يعادل 838 دولار أمريكي، وهو مبلغ يُدفع قبل إصدار تأشيرة الدخول (ولكن من الممكن استرداد هذا المبلغ إذا حصل طلب العميل على الرفض، أو إذا اختار عدم الاستمرار في الإجراءات). وقد سعت عدة تعديلات، أُدخلت مع مرور الوقت، إلى التخفيف من الآثار السلبية لفرض هذا الرسم، وذلك من خلال توفير خيار الاقتراض، والمرونة في توقيت الدفع، وإلغاء الرسوم بالنسبة للاجئين، والأشخاص الخاضعين للحماية، والأطفال المُعالين - ثم تلا ذلك خفض الرسم المشار إليه إلى النصف في عام 2006. وعلاوة على الرسم المفروض تُدفع مصروفات إدارية تبلغ 430 دولارًا أمريكيًا للكبار (و86 دولارًا أمريكيًا للمُعالين). بيد أنه في الحالة الكندية، وغيرها من الحالات المماثلة، ما من صلة مباشرة بين العوائد الناجمة عن هذا الرسم، وبين التمويل الخاص ببرامج التكامل. كما أدخلت المملكة المتحدة، مؤخرًا، رسم النزول إلى أرض البلد، وهو رسم أقرب إلى الرمزي، إذ يبلغ 50 جنيهًا إسترلينيًا (أي ما يعادل 93 دولارًا أمريكيًا). ويبدو من هذين المثالين أنهما يتجهان نحو تهدئة مخاوف عموم الناس أكثر منه جمع العوائد لتغطية التكاليف المالية.

4.2.5 التصورات وبواعث القلق المتعلقة بالهجرة

تُعتبر الهجرة قضية مثيرة للجدل في العديد من البلدان. فمجرد وجود وافدين جدد من خلفيات مختلفة قد يثير التحديات، خصوصًا في المجتمعات التي كانت بحُكم تقاليدها متجانسة. وعمومًا من الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع مترابطة من مصادر القلق وهي الأمور المتعلقة بالأمن والجريمة، والعوامل الاجتماعية الاقتصادية، والعوامل الثقافية.[133] ونُنهي هذا الفصل بتناول جميع هذه الجوانب الثلاثة، كل بدوره.

بعد عمليات الهجوم، التي تعرضت لها الولايات المتحدة في عام 2001، تصدرت بواعث القلق الأمنية قائمة جدول الأعمال السياسي. وكانت القضية الرئيسية هي الربط، سواء كان حقيقيًا أو متخيلا، بين الأجانب وانعدام الانتماء، والتهديد بخطر الإرهاب، وهذه المخاوف ليست بجديدة، فقد أضفت سمات الكثير من الأمثلة التاريخية المتعلقة بالشعور المعادي للهجرة الوافدة، وتشمل الأمثلة، فيما تشمل، المجموعة العِرقية الصينية في إندونيسيا، التي اشتُبه في تدميرها للوضع السياسي بالدولة لصالح الصين الشيوعية خلال ستينيات القرن المنصرم، وكذلك مجموعات السكان العِرقية الروسية في دول البلطيق، التي اشتُبه في تقويضها للاستقلال الذي حصلت عليه تلك الدول مؤخرًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينيات القرن الماضي. ويخفُت طبيعيًا هذا القلق نوعًا ما بمرور الوقت، وذلك فقط حتى يطفو إلى السطح مرة أخرى في أشكال جديدة خلال أوقات عدم الاستقرار والتغيرات السياسية.

وتنبُع المخاوف الأمنية كذلك من الصلات المتصور وجودها بين الهجرة الوافدة والجريمة، التي غالبًا ما يشار إليها في المناقشات العامة حول الهجرة. فوجدنا أن ما يزيد على 70% من المشاركين في الاستقصاء الاجتماعي الأوروبي لعام 2002 يعتقدون بأن المهاجرين الوافدين يُزيدون من مشاكل الجريمة في البلاد، مع ارتفاع هذه النسبة إلى 85% في ألمانيا وجمهورية التشيك والنرويج. وكما وضحه فيلم الأب الروحي The Godfather، طالما نشرت وسائل الإعلام العامة صورًا نمطية تربط المهاجرين الوافدين بالجريمة، والتي غالبًا ما تصور مجموعات مختلفة من المهاجرين الوافدين وهي ترتكب أعمال العنف، بما فيها المافياmafia الإيطالية، والترياد triads الصينية، وعصابات أمريكا الوسطى، مثل مارا سلفاتروتشا Mara Salvatrucha السلفادورية.

لكن البيانات لا تؤكد هذه الأنماط، بل على العكس، تكشف البيانات عن اختلاف ملحوظ في معدلات الجريمة المتصلة بالهجرة الوافدة بين البلدان. فتشير البيانات الصادرة عن الإحصاء السكاني الأمريكي لعام 2000، أن لكل مجموعة عرقية، معدلات السجن بين الشباب من الرجال هي الأقل بين المهاجرين الوافدين، حتى بين من هم أقل تعليمًا. وفي عام 2000، بلغ معدل المسجونين من المواليد محليًا بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و39 عامًا (وهم من يمثلون الغالبية العظمى ممن في السجون) في المتوسط 3.5%، أي بزيادة أكثر من خمسة أضعاف عن نسبة 0.7% من معدل مواليد البلدان الأجنبية.[134] والجدير بالذكر أن دراسات سابقة للولايات المتحدة قد خلصت إلى نتائج مشابهة.[135]

بيد أن الصورة في أوروبا أكثر تباينًا، حيث توضح البيانات الصادرة عن مجلس أوروبا، حول خمسة وعشرين بلدًا، أنه في المتوسط يبلغ عدد الأشخاص قيد السجون من مواليد البلدان أجنبية أكثر من ضِعف المواليد محليًا، فيما أثبتت دراسة جرت على ستة بلدان

إن الآثار المالية الصافية للهجرة الوافدة ليست كبيرة، سواء كانت آثارًا إيجابية أم سلبية

الشكل (4.3) دعم الهجرة الوافدة متوقف على توافر فرص العمل

المواقف تجاه الهجرة النازحة ومدى توافر فرص العمل، 2006-2005

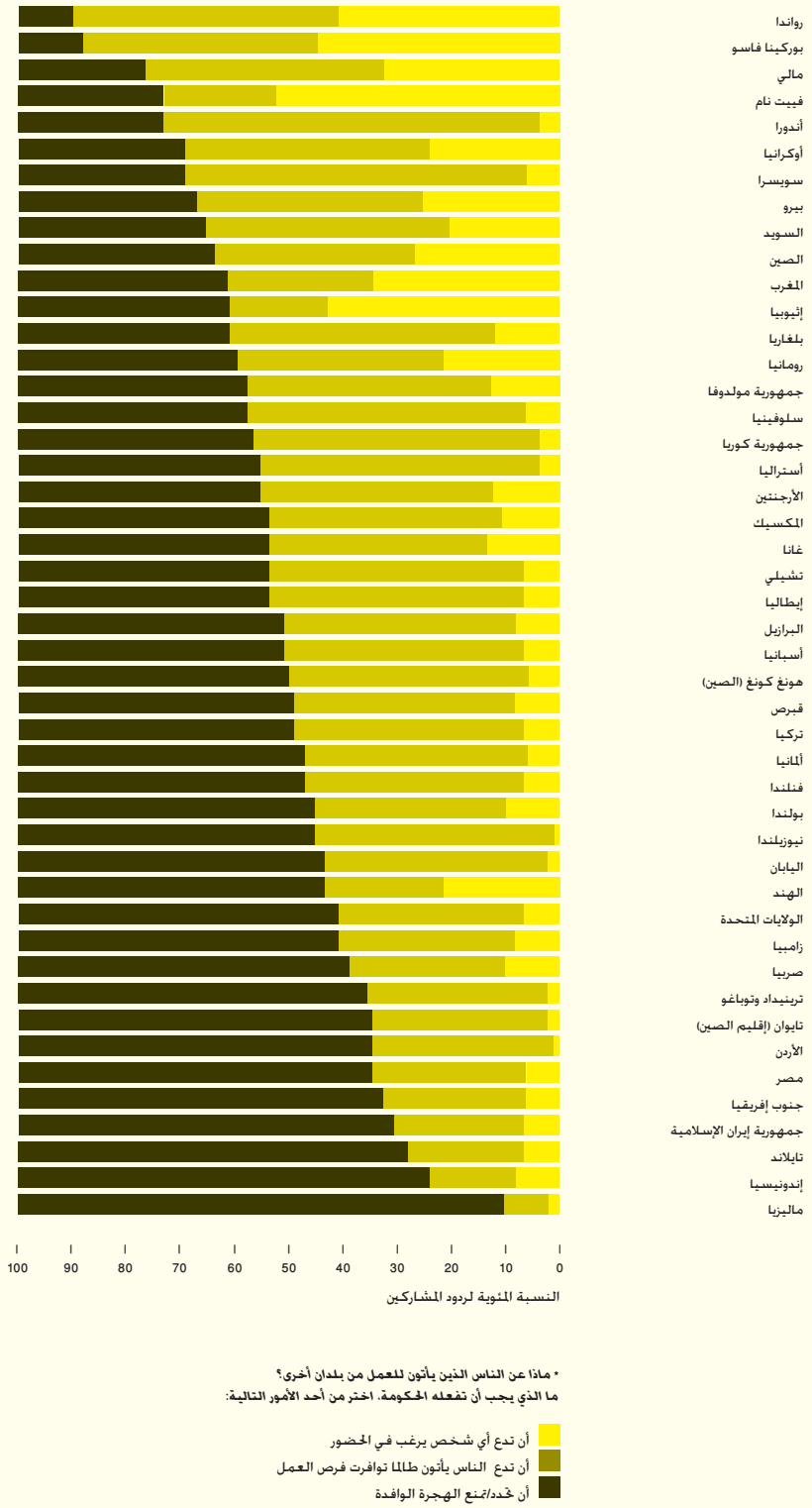

المصدر: كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman (2009)

أوروبية أن معدلات الجريمة في النمسا، وألمانيا، ولكسمبرغ، والنرويج، وأسبانيا، أكثر ما بين الأجانب، ولكن هذا ليس الوضع في اليونان، على سبيل المثال.[136]

وخضعت المخاوف من أن المهاجرين سوف ينالون من الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأشخاص المحليين للاختبار العملي، وكما اتضح بالفعل، فإن الآثار قد تكون إيجابية لبعض الأفراد والمجموعات بينما تكون سلبية لآخرين، ولكنها قلما تكون بالغة الضخامة. غير أن الكساد الاقتصادي لعام 2009/2008 يمثل صدمة حادة للعديد من العاملين في بلدان المقصد (وغيرها من البلدان)، بل قد تكون الأسوأ منذ فترة الكساد العظيم التي شهدتها ثلاثينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أنه ما من إشارات مؤكدة على أن هذه الهزة تسببت فيها العمالة المهاجرة، فإنها أشعلت لهيب الخطب الرنانة المعادية للهجرة الوافدة، في الوقت الذي يبحث العمال المحليين فيه عن طرق يحافظون بها على وظائفهم. وتجدُر الإشارة هنا إلى الضغوط الهائلة التي تقع الحكومات تحت وطأتها، وتفشل، غالبًا، في الصمود أمامها. وتتغير الآراء حتى في الحالات التي رحب فيها عموم الناس ترحيبًا كبيرًا بالهجرة، مثال على ذلك؛ وقوف المملكة المتحدة في وجه القادمين من أوروبا الشرقية، بالرغم من التجارب الناجحة للتدفقات واسعة النطاق أثناء فترة الانتعاش الطويلة.[137]

وتخضع آراء الأشخاص المتعلقة بالهجرة لمدى توفر العمل. ففي غالبية البلدان الاثنين والخمسين، التي غطاها استقصاء القيم العالمية الأخير، أيد غالبية المشاركين القيود المتعلقة بالهجرة الوافدة، فيما أكد الكثيرون على أن هذه القيود يجب ربطها بوضوح بمدى توفر العمل (الشكل 4.3).[138] وتشير التوقعات الديمغرافية والاقتصادية المعروضة في الفصل الثاني أنه، بخلاف الكساد الحالي، سوف يتمخض عن السمات الهيكلية إعادة ظهور للوظائف الشاغرة، ومن ثم ظهور فرص جديدة أمام المهاجرين.

حتى في الأوقات الطبيعية يشعر الكثيرون بأنه يجب إعطاء الأفضلية للأشخاص من المواليد محليًا (الشكل 4.4). فوجد تحليلنا الخاص بمعدل الارتداد أن هذا الرأي ساد أكثر بين من هم أكبر سنًا، وأقل دخلا، ويحيون في مدن صغيرة ولا يتمتعون بأي خلفية تتصل بالهجرة. غير أن الأمر المثير للدهشة هو أن الأشخاص، في البلدان حيث كانت حصيلة المهاجرين مرتفعة نسبيًا، كانوا أكثر ميلا لتفضيل المساواة في المعاملة مع المهاجرين.

قد تعزز أحيانًا مصادر القلق الاقتصادية والأمنية من بعضها البعض، فيما يبدو حلقة مُفرغة. قد يلجأ المهاجرون المهمشون - بسبب الوضع المؤقت أو غير النظامي أو المستويات المرتفعة للبطالة مثلا - إلى سلوك إجرامي أو معادٍ للمجتمع، مؤكدين بذلك

المخاوف الأمنية للمحليين. وإذا ما نجم عن ذلك المزيد من التمييز ضدهم في سوق العمل، وفي تشكيل السياسات، قد يدير هؤلاء المهاجرون ظهورهم لهذا المجتمع الجديد راجعين إلى مجتمعهم القديم، مع احتمال تشكيلهم لعصابات أو منظمات معادية للمجتمع، والتي من شأنها أن تهدد أمن السكان المحليين. ولُوحِظ هذا النوع من المرض الاجتماعي ما بين بعض الشباب المغاربة في فرنسا، وبعض مجموعات من أمريكا الوسطى في الولايات المتحدة.

وعندما تؤدي عيوب سوق العمل إلى الإقصاء الاجتماعي، قد يلي ذلك تداعيات سريعة على التواصل الاجتماعي؛ فقد أُلقي بحث أخير أُجري في سبعة بلدان متقدمة الضوء على الحواجز المرتبطة بممارسات إضفاء الطابع الاجتماعي، التي يواجهها الأطفال في أُسر المهاجرين الوافدين.[139] وغالبًا ما تتركز مثلا هذه الأُسر في أماكن معينة، مثل محليات حضرية محددة لذوي الدخول المنخفضة. وهذا إنما يدعم الفصل التعليمي والاجتماعي والاقتصادي، حيث تَحُد الإقامة في أحياء معزولة من الاتصال بالأشخاص من المواليد محليًا، وهو الفصل الذي يعززه الحضور المدرسي المنفصل فعليًا. وأشارت دراسة فوضنا بإجرائها، حول المهاجرين الوافدين من ذوي الهوية الأمريكية اللاتينية بالولايات المتحدة، إلى أن سياسات الهجرة التقييّدية، وزيادة الرأي العام المُعادي بمرور الوقت، فضلا عن النتائج المختلطة للتنمية البشرية، جميعها أمور أثرت على إحساس الأشخاص بذاتهم. وأشارت الدراسة، بناء على إجراء مقابلات مع المهاجرين الوافدين وأطفالهم من بلدان أمريكا اللاتينية، إلى أن هؤلاء المهاجرين يتمتعون بتجارب لها تأثير هام يشكل روح التضامن بين المجموعة، وفي الوقت نفسه تُعزز رفض الهوية الأمريكية، وهي التجارب المرتبطة بوقائع سوق العمل خلال فترة تتزايد فيها عدم المساواة.[140]

كما عبرت مصادر القلق أيضًا عن الآثار الممكنة للهجرة الوافدة على المناخ السياسي.[141] لكن، في معظم البلدان، يكون الحجم النسبي لأعداد السكان من المهاجرين أصغر من أن يكون له أثر مباشر على سياسات الانتخابات الوطنية، لاسيما أن المهاجرين يأتون من خلفيات متنوعة؛ ومن ثم، سيكون لهم آراء سياسية متنوعة هي الأخرى. وعلى أي حال فإنه من غير المسموح للمهاجرين، عمومًا، بالتصويت في الانتخابات الوطنية، ولكن قد يكون لتفضيلهم أهمية أعظم في الانتخابات المحلية، حيث يزداد منح حق التصويت للجيل الأول من المهاجرين شيوعا.[142] ومع مرور الوقت، حينما يتعمق الاستيعاب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تقل قابلية التنبؤ بمدى تأثير المهاجرين على أنماط التصويت.[143]

وأخيرًا وليس آخرًا، يستطيع المهاجرون، بأعداد

الشكل (4.4) عندما تكون الوظائف محدودة، يفضل الناس السكان المولودين محليًا

الرأي العام حول أفضليات الوظائف حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المقصد، 2006-2005

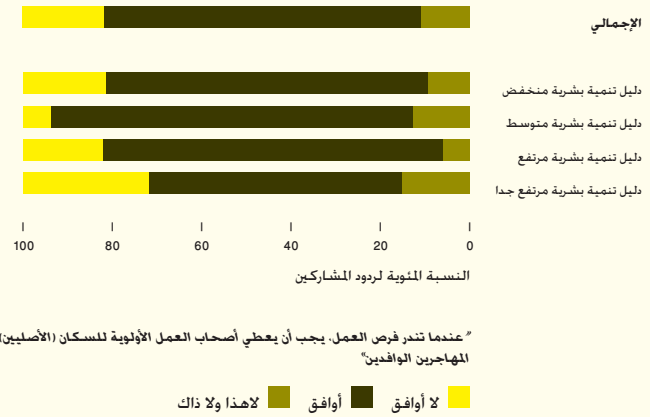

المصدر: كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman (2009)

وافية، التأثير على التنوع العِرقي والثقافي للمجتمع، وبالمعنى الحرفي: تغيير شكل المجتمع. وكما أوضح التاريخ: كان المهاجرون هم من اكتشفوا عدة بلدان مزدهرة ازدهارًا كبيرًا في يومنا هذا. فقد استمرت أستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، في الترحيب بتدفقات وافدة كبيرة على مدار الزمن، في دفعات متتالية من بلدان أصل مختلفة، بل حققت هذه البلدان، عمومًا، نجاحًا كبيرًا في استيعاب المهاجرين، وإعطائهم إحساسًا عامًا بالانتماء إلى الوطن الجديد، بالرغم من اختلافاتهم الثقافية.[144] وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبلدان ذات التاريخ الطويل من الاستقلال الباعث على الفخر، فضلا عن الإحساس القوي بالهوية الوطنية، قد يفرض وصول القادمين الجدد عليها المزيد من التحديات.

وبطبيعة الحال، تكون بعض الخصائص الثقافية أكثر يُسرًا لأن يتبناها المحليون عن غيرها، مثلا: تُرحب الكثير من المجتمعات بالأكلات الجديدة (وتكون على الأرجح الأكثر مقاومة للأكلات الجديدة هي الأكلات الفرنسية والإيطالية التي تعتقد أن لديها أسرار الطبخ). تؤكد هذه الفكرة على نظرية بول كروجمان Paul Krugman بأن تجربة التنوع ودمجها بوفرة اقتصاديات الحجم هو عامل يفسر أنماط التجارة الدولية أكثر من أي عامل آخر، بيد أن البعض يجد صعوبة أكبر في فتح الأبواب أمام عادات دينية واجتماعية جديدة، مثل: ارتداء المرأة لغطاء الرأس، ودفع المهور عند الزواج.

في الوقت الذي قد تظهر فيه بعض القضايا المعينة، يشير الدليل إلى أن الأشخاص عمومًا أكثر

تسامحا تجاه الأقليات، ويتمتعون بنظرة إيجابية تجاه التنوع العِرقي (الشكل 4.5)، غير أن الأشخاص الحاصلين على مستويات تعليمية أقل، وهؤلاء الأكبر سنًا، والعاطلين عن العمل والذين لاعلاقة لهم بأي خلفية متصلة بالهجرة، هم الأقل احتمالا لأن يقدروا للتنوع العِرقي.[145] في الوقت ذاته، ما يزيد على 75% من المشاركين باستقصاء القيم العالمية لعام 2006/2005 لم يعارضوا وجود المهاجرين جيرانًا لهم، وهذه المواقف تشير إلى فرص واضحة لبناء قاعدة عريضة من التوافق في الآراء حول أفضل أشكال معاملة المهاجرين، وهو الخيار السياسي الذي نبحثه في الفصل التالي.

قد تظهر ردود فعل سلبية تنطوي على شعور بعدم الأمان عندما ينظر إلى مجتمعات المهاجرين على أنها تُمثل معايير وهياكل بديلة ومنافِسة، تُهدد ضمنًا الثقافة المحلية. ويرتبط ذلك بالرأي القائل بأن الهويات العِرقية تتنافس مع بعضها البعض، وتتفاوت تفاوتًا ملحوظًا في التزامها تجاه الدولة الوطن، وهو الأمر الذي ينطوي على ما يشبه المباراة التي تنتهي بالتعادل دون إحراز أهداف، بين الاعتراف بالتنوع من جهة، والرغبة في توحيد الدولة من جهة أخرى.

مع ذلك، قد يحصل الأفراد، بل يحصلون بالفعل، على هويات متعددة تُكمل بعضها بعضًا فيما يخص العِرق واللغة والدين والعنصر وحتى المواطنة (الفصل الأول)؛ وعليه، عندما يتكامل المهاجرون بشكل أكثر شمولا وانتشارًا مع موطن الإقامة، والذي يصير بدوره أكثر تنوعًا، يكون أمامهم فرص أفضل لتقييمهم بأنهم يُضيفون ثراءً للمجتمع ويقدمون سمات ثقافية تكميلية.

الشكل (4.5) يقدّر الكثير من الناس التنوع العرقي
وجهات نظر شعبية حول قيم التنوع العرقي حسب فئة دليل التنمية البشرية لبلد المقصد، 2006-2005

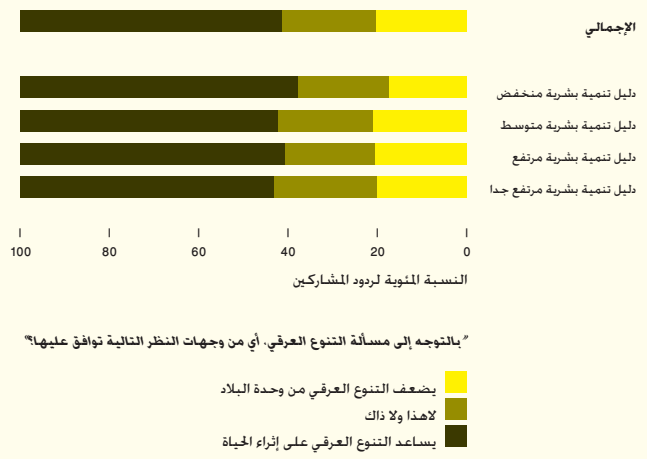

المصدر: كليمانس وكلوجمان Kleemans and Klugman (2009)

4.3 الخلاصة

بحث هذا الفصل في آثار الانتقال على هؤلاء الذين لا يتحركون. وقد بدأنا بأماكن الأصل وركزنا على البلدان الآخذة في النمو (بالرغم من أن أعلى المعدلات الإقليمية للهجرة إلى الخارج، إلى حد بعيد، تقع في أوروبا، فيما تقع المعدلات الأقل في أفريقيا). وتظهر الآثار الأعظم على مستوى الأسرة المعيشية، أي لمن لهم أعضاء من الأسرة تحركوا بالفعل، وهو الوضع الإيجابي، إلى حد كبير، بالنسبة للدخول، والاستهلاك، والتعليم، والصحة. لكن آثار الفقر محدودة؛ ويرجع ذلك إلى أن من يتحركون هم في الأساس ليسوا الأفقر؛ ومن الممكن أيضًا ملاحظة آثار مجتمعية ووطنية أوسع نطاقًا، على الرغم من أن هذه الأنماط تكون في الغالب مُعقدة، ومحددة بسياق، وخاضعة للتغيير مع مرور الوقت.

وفي ظل الكساد العالمي الذي يشهده عام 2009/2008، يعتبر تقييم أثر الهجرة في المجتمعات والبلدان المضيفة أمرًا ذا أهمية خاصة. والجدير بالذكر أنه ما من دليل على آثار سلبية ملحوظة، على المستوى الاقتصادي، أو المالي، أو يتعلق بسوق العمل، بل على العكس، يتوفر الدليل على مكاسب في مناحٍ مختلفة، مثل التنوع الاجتماعي والقدرة على الابتكار؛ ومن ثم، فإن المخاوف المرتبطة بالمهاجرين مبالغ فيها.

وتشير هذه النتائج، جنبًا إلى جنب مع نتائج الفصل السابق، إلى مدى إمكانية إقامة دوائر فاعلة من خلال التدابير المعنية بالسياسات، التي تعزز من فوائد الانتقال وتوسع من نطاقها؛ مما سيزيد من إسهامات المهاجرين، الاقتصادية والاجتماعية، في كل من مجتمعات وبلدان المقصد والأصل.

وتؤدي السياسات العامة، التي يواجهها الأشخاص عند تحرُكهم، دورًا كبيرًا في تشكيل مستقبلهم. وعليه؛ فإن الصياغة الجيدة لهذه السياسات تصب في مصالح المهاجرين أنفسهم، والمجتمعات التي يتركونها والأشخاص الآخرين المقيمين في موطن إقامتهم. هذا هو الموضوع الذي نتطرق إليه في الفصل الأخير من هذا التقرير.